الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و زارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـــد خيضر– بسكـــرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على التجارة العربية البينية

دراسة حالة الجزائر منذ 2014

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبة:

– كميليا بن عيسى.

الأستاذ المشرف:

أ.فلة عاشور.

لجنة المناقشة

اعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
مسعودة نصبة	أستاذ تعليم عالي	**رئيسا**	**بسكرة**
فلة عاشور	أستاذ تعليم عالي	**مقررا**	**بسكرة**
صبرينة كردودي	أستاذ تعليم عالي	**مناقشا**	**بسكرة**

الموسم الجامعي: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

و زارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـــد خيضر– بسكـــرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على التجارة العربية البينية

دراسة حالة الجزائر منذ 2014

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبة:

– كميليا بن عيسى.

الأستاذ المشرف:

أ . فلة عاشور.

لجنة المناقشة

اعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
مسعودة نصبة	أستاذ تعليم عالي	**رئيسا**	**بسكرة**
فلة عاشور	أستاذ تعليم عالي	**مقررا**	**بسكرة**
صبرينة كردودي	أستاذ تعليم عالي	**مناقشا**	**بسكرة**

الموسم الجامعي: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الله الرحمان الرحيم

قالوا سبحانك العلم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم " الحكيم "

نشكر الله عز وجل اول واخرا على منه وكرمه علينا، إذ أعاننا على إتمام هذه المذكرة، فله الحمد والثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه. ثم نثني على الأستاذة المشرفة "عاشور فلة "التي خصتني بأفضل اوقاتها ولم تبخل عليا بنصائحها وتوجهاتها، وتحفيزها لي على تقدير العلم الدي بين يدينا فلها كل الشكر والتقدير.

كما نتقدم بجزيل الشكر الى من انار دربي ولو بحرف

كما نشكر لجنة المناقشة على قبولها لمناقشة موضوع المذكرة، دون ان ننسى شكر كل اساتذتي الاقتصاد وعلوم التسيير

نسأل الله العلي القدير ان ينفع بهذا العمل قارئه.

إهـــداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى اعز الناس على قلبي.

الى من ساندتني في صلاتها ودعائها الى من شاركتني افراحي الى نبع الحنان الى أروع امرأة في حياتي.

امي الغالية

الى من علمني في الدنيا الكفاح وسلاحها العلم والمعرفة الى الذي لم يبخل على بشيء وسعى لأجل راحتي ونجاحي.

ابي الغالي

والديا ادمهما الله لي فخرا وسندا

الى من هم السند ومصدر القوة الى من كانوا أجمل القدر في دنيتي.

اخوتي

ملـخص الـدراسـة:

التجارة البينية هي أولى اهتمامات صانعي السياسات في معظم البلدان بسبب دورها الريادي في عملية التكامل الاقتصادي، فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم اتفاقيات التعاون والشراكة في التجارة بين الدول العربية عامة والجزائر خاصة، كما تطرقنا ايضا الى تطور حجم واهمية التجارة العربية البينية والتغير الحاصل في التجارة الجزائرية العربية خلال الفترة الدراسة المحددة من 2014_2021.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية، التكامل الاقتصادي، التكتل الاقتصادي، اتفاقيات الشراكة التجارية.

Study summary:

Intra-trade is the first concern of policy makers in most countries because of its pioneering role in the process of economic integration, as it is the main engine of economic activity.

This study aimed to identify the most important cooperation and partnership agreements in trade between the Arab countries in general and Algeria in particular.

Keywords: intra-trade, economic integration, economic bloc, trade partnership agreements.

قائمة الأشكال:

الشكل رقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع التعاون الاقتصادي	15
02	مراحل التكامل الاقتصادي	25
03	حصة الصادرات والواردات البينية في اجمالي صادرات التجمعات العربية	65
04	اهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية خلال 2017-2021	68
05	تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة (2010-2020) بالمليار دولار امريكي	70
06	التجارة الجزائرية العربية خلال 2014-2020	73

قائمة الجداول:

جدول رقم	العنوان	الصفحة
01	موقف الدول العربية فيما يخص اتفاقية التجارة في الخدمات	47
02	تطور الميزان التجاري بين البلدين خلال الفترة جانفي ديسمبر 2019-2020	53
03	أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2014-2021)	57
04	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية (2014-2021)	59
05	مساهمة التجارة العربية البينية في الاجمالية للتجمعات العربية(2017-2021).	63
06	حصة صادرات التكتلات العربية البينية من بعض المجموعات السلعية ودرجة الصناعات خلال الأعوام 2017/2021	66
07	التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2014-2021) بالمليار دولار امريكي.	69
08	التجارة الجزائرية مع الدول العربية	72

مقدمة

تعتبر التجارة الدولية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة محور للعلاقات الدولية، فهي سبب لها ونتيجة كذلك. حيث تميز العصر الحديث بالتكتلات الدولية الإقليمية لمواجهة صعوبات العولمة.

وفي ظل هذه الظروف فإن البلدان العربية اليوم هي في أشد الحاجة من أي وقت مضى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وخصوصا في مجال التجارة البينية، حيث سعت الدول العربية إلى الانخراط والانضمام في العديد من الاتفاقيات التجارية والتعاونية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام والتجارة البينية بشكل خاص وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية و تقوية العلاقات العربية، كما قد برزت أهمية التجارة العربية البينية كمدخل للتكامل اقتصادي العربي لدفع مسيرته نحو الأمام لتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والحفاظ على مصالحها أمام التكتلات الاقتصادية الدولية.

I. الإشكالية و الاسئلة البحثية:

إن الاقتصاديات العربية عموما مثلها مثل أغلب الاقتصاديات الدول النامية تطغى عليها الأنشطة الأولية على الأنشطة الصناعية، حيث النسبية الأكبر من الناتج المحلي تعتمد على الصناعات الاستخراجية، إلا أن التعاون في مجال التجارة الخارجية بين هذه الدول قد يخلق فرصا للتنويع أو تقوية سلاسل الإمداد فيما بينها، وبناءا عليه قمنا بطرح إشكاليتنا كما يلي:

- **هل نجحت اتفاقيات التعاون والشراكة بين الدول العربية في تطوير ونمو حجم التجارة العربية البينية عموما والتجارة الجزائرية العربية خصوصا ؟**

وكما يتضح من الإشكالية المطروحة حاولنا وضع بعض التساؤلات الفرعية التي تساعدنا في التوصل للإجابة المتكاملة أثناء بحثنا، من خلال ما يلي:

1. ما المقصود بالتجارة العربية البينية؟
2. ما هو مفهوم كل من التعاون والشراكة؟ الفرق بينهما؟
3. كيف تطور حجم ونوع التجارة العربية البينية؟
4. هل هناك تغير في حجم التجارة الجزائرية –العربية خلال فترة الدراسة؟

II. دراسات سابقة:

عند البحث في الموضوع وجدنا مجموعة معتبرة من الدراسات السابقة حول التجارة البينية و اتفاقيات التعاون والشراكة بين الدول العربية و التي ساعدتنا في توجيه موضوعنا و سنذكر بعضها تاليا:

- **الدراسة الاولى: فاضل عبد القارد، شليحي طاهر (2012)، واقع التجارة** البينية الجزائرية–العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرىgzale، مقال في مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد 12، المجلد (05)، جامعة زيان عاشور، الجلفة (الجزائر)، 421–434 صفحة.
- هدفت الدراية إلى عرض و تحليل دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و علاقاته التجارية مع الدول العربية.
- وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمنح لها بعض الامتيازات إذ تستفيد من إلغاء الحواجز والحقوق الجمركية على واردات الجزائر من الدول العربية، كما يمكن الجزائر من دخول سلعها إلى اسواق الدول العربية الأعضاء في المنطقة دون قيود مما يحضر المؤسسات الجزائرية ويجعلها أكثر تنافسية، لكن التقارب الجغرافية للجزائر مع دول الإتحاد الأوروبي يسمح لها بتخفيض تكاليف النقل لمنتجاتها، مما يزيد من القدرة على التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية على حساب الأسواق العربية البعيدة.
- **الدراسة الثانية:** بلقاسم طراد، (2012–2013)، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 126 صفحة.
- هدفت الدراسة إلى دراسة الدور الذي تلعبه التجارة العربية في مدن تدعيمها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والوقوف على محاولات وجهود التكامل ومعرفة أسباب فشله، , الوقوف على التجارة العربية البينية ، ومعرفة مدى مساهمتها في دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي.
- و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها: إن بناء تكامل اقتصادي عربي باستطاعته مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية يحتاج إلى مزيد من الجهود المدروسة سواء من قبل الهيئات والمؤسسات الإقليمية العربية أو من قبل الدول العربية منفردة ، ولم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا، والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية، الاختلالات في الهياكل الاقتصادية، إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية، وهناك مسالة يعدها الكثير من الاقتصاديين احد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية وهي مسالة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية.

- **الدراسة الثالثة:** حساني عمر، (2019) انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية "التطورات المشاكل و الحلول"، مقال في مجلة المالية و الاسواق، العدد 01، المجلد(06)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، 127-145 صفحة.
- تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهم أهدافها، التعرف على البرنامج التنفيذي الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما هي أهم القواعد والأسس التي يرتكز عليها معرفة المستوى الذي وصل إليه التبادل التجاري العربي البيني بعد تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التعرف على الوضع الراهن للتبادل التجاري العربي البيني لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التعرف على الأهمية النسبية للتبادل التجاري العربي البيني بالنسبة للتجارة العربية الإجمالية في إطار تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التعرف على اتجاهات التجارة العربية البينية في إطار تطبيق منطقة التجارة الحرة.
- و قد توصلت الدراسة إلى أنه تم وضع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تأسست سنة 1987م والقواعد المنظمة للتجارة العالمية، كما تهدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى تطوير وتنمية التجارة العربية البينية، حيث ساهمت ومنذ دخولها حيز التنفيذ سنة 2005 إلى زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني. وذلك نتيجة التقليل من الحواجز التجارية وتسهيل انتقال السلع ذات المنشأ الوطني في الدول العربية، إلا أن هذه الزيادة لا ترقى إلى المستوى المطلوب وبما يتناسب مع البنى التشريعية والمؤسساتية بين الدول العربية، حيث بلغت نسبتها في التجارة العربية الإجمالية في حدود 11 - 12 %. وذلك نتيجة جملة من المشاكل والعقبات أهمها ضعف البنية التحتية لدى الدول العربية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في تكلفة النقل وصعوبة التسويق، مما جعل من التبادل التجاري العربي البيني سواء الصادرات أو الواردات تتركز بين الدول المتجاورة جغرافيا.

III. الفرضيات:

- **الفرضية الاولى**: لم يكن لهذه الاتفاقيات أثرا إيجابيا ملحوظا على حجم وأهمية التجارة العربية البيني، وكذا التجارة الجزائرية-العربية.

- **الفرضية الثانية:** لا يوجد تباين واختلاف في تطور التجارة العربية البينية على مستوى التجمعات العربية المختلفة.

IV. نموذج الدراسة:

اعتمادا على ما سبق فإن تصورنا لنموذج دراستنا قائم على دراسة متغيرين: **الأول** المستقل وهو اتفاقيات الشراكة والتعاون التجاري بين الدول العربية، **والثاني** وهو المتغير التابع أو الداخلي وهو حجم وأهمية التجارة البينية(صادرات وواردات)، فدراستنا تعمل على تتبع تأثير المتغير الأول على الثاني.

V. الحدود الزمانية والمكانية:

كما هو موضح من خلال ما سبق فإن دراسة حالتنا ستكون الدول العربية عموما، والجزائر خصوصا، أما الحدود الزمانية لدراستنا فقد تم اختيار الفترة 2014-2021 حيث نتتبع الإحصائيات الأحدث بقدر ما هو متاح، ولقد اخترنا سنة 2014 كبداية لفترة الدراسة

VI. تصميم البحث:

يقوم البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، معتمدا على بعض بيانات وإحصائيات التجارة البينية وتتبع تأثير كل من اتفاقيات التعاون والشراكة بين الدول العربية على حجم وأهمية التجارة البينية.

VII. أهمية الدراسة:

تستمد هذا الدراسة أهميتها من أهمية التجارة العربية البينية، فهي محرك أساسي في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يعطي الأهمية كذلك للاتفاقيات والعلاقات بين الدول العربية، كعقد الاتفاقيات التجارية والمشاريع التعاونية المشتركة والرامية إلى زيادة حجم التجارة البينية ولزيادة التبادل التجاري فيما بينهما.

VIII. خطة الدراسة:

تتكون الخطة من فصلين فصل نظري يقدم الموضوع من الجانب النظري وفصل تطبيقي كما يلي:

- الفصل الاول: تطرقنا فيه إلى **الإطار النظري للتجارة البينية واتفاقيات التعاون والشراكة** حيث قسم الى أربعة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول لماهية التجارة البينية و المبحث الثاني كان حول ماهية التعاون الاقتصادي و المبحث الثالث تطرقنا في الى ماهية التكامل الاقتصادي و المبحث الرابع الى ماهية الشراكة الاقتصادية.

- الفصل الثاني: خصص للاتفاقيات التجارية العربية البينية حيث قسم الى ثلاث مباحث حيث خصصنا المبحث الأول اتفاقيات التجارة الحرة العربية البينية و المبحث الثاني كان حول أهم الاتفاقيات الثنائية للجزائر والدول العربية و المبحث الثالث تطرقنا في الى تطورات التجارة العربية البينية عموما والجزائر خصوصا.

الفصل الاول

الإطار النظري للتجارة البينية وإتفاقيات التعاون والشراكة.

تـمهيـد:

في ظل تطور ظاهرة العولمة والتطور التكنولوجي الذي جعل العالم فعلا يبدو كقرية صغيرة، وجدت دول العالم نفسها مضطرة للتقارب فيما بينها والاستفادة من مزايا اقتصاديات بعضها البعض، بما توفره مقومات هذا التقارب سواء على المستوى الجغرافي أو الثقافي أو التاريخي.... الخ، ونعتبر أنه من الضروري قبل التعرض لوضعية الدول العربية في هذا الموضوع لا بد لنا أولا فهم المصطلحات الأساسية بهذا الصدد والتعرف على أهميتها وأهدافها حتى يتسنى لنا لاحقا في الفصل المقبل دراسة حالة الدول العربية عموما ومع الجزائر خصوصا.

وعلية لتطرق أكثر للموضوع سيتم تطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتجارة البينيةواتفاقيات التعاون والشراكة وتم تقسيمه الى:

- **المبحث الاول: ماهية التجارة البينية.**
- **المبحث الثاني: ماهية التعاون الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي.**
- **المبحث الرابع: ماهية الشراكة الاقتصادية.**

المبحث الأول: ماهية التجارة البينية.

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، أصبحت التجارة العربية البينية ضرورة حتمية لمواكبة هذا التطور.

المطلب الأول: مفهوم التجارة العربية البينية.

تعد التجارة البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة والحاصلة للتجارة الدولية وسنتطرق في هذا المطلب على مفهومها واهميتها واهدافها.

أولا: تعريف التجارة البينية:

تعرف التجارة البينية بأنها حركة السلع والمنتجات والخدمات عبر حدود الدول وهي تشكل أكبر حصة من الناتج الإجمالي لكل دولة. (بن يونس و صافي، 2021، صفحة 451)

وتعتبر التجارة من أهم العوامل المؤثرة على تحقيق التكامل الاقتصادي حيث يؤكد الاقتصاديون المختصون في مجال التجارة العالمية على أن التجارة البينية والتكامل الاقتصادي من الناحيتين النظرية والتطبيقية يساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية ومنح الأفضلية لهذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع باعتبار أن هذه السلع أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل الاقتصادي معين ..(www.riyodlchonle.con/don/traderelation.don)

كما يعرفها تقرير صادر عن الـ UNCTAD بأنها التجارة بين اقتصاديات الدول التابعة لمجموعة واحدة، وهنا يفرق التقرير بين intra Trade (التجارة البينية) وextraTrade والتي تمثل التجارة بين مجموعة دول معينة والدول خارج هذه المجموعة.(UNCTAD, 2018)

حسب grubel-lioyd فإن الاختلاف في المستوى التكنولوجي ورأس المال ومستوى العمل بإمكانه أن يلعب دورا مهما في نمو التجارة البينية في السلع التي تتطلب نفس العنصر المماثل أو المتشابه في المدخلات، بدليل أن هناك بعض الدول تتشابه فيها بعض عناصر الإنتاج كالموارد الطبيعية وغيرها وخاصة الواقعة في إقليم جغرافي مشترك ومتقارب كما هو الحال لدول مجلس الخليج، إلا أنها قد تمتلك تكنولوجيا مختلفة، وبالتالي يؤدي هذا الاختلاف إلى اختلاف في تكلفة والإنتاج.

أما Yeats (1998) فيرى أن المساهمة الإنتاجية أصبحت عنصرا هاما في الاتفاقيات التجارية الإقليمية وهي الناجمة عن نمو المشاريع التكاملية الإقليمية والتي بدورها تساهم في نمو وزيادة التجارة البينية والتي انتشرت بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة حيث وصلتإلى حوالي 30%من التجارة العالمية في السلع المصنعة التي تتمتع بالجزء الأكبر في التجارة البينة. (شنيتي، 2010-2011، صفحة 45).

حسب نظرية المفكر الاقتصادي "جاكوب فينر "فان مفهوم التجارة البينية يشير إلى أثرين كأساس لنظرية التكامل الاقتصادي الدولي هما: (الشاذلي و عدوي، 2022، الصفحات 6-7)

1. الأثر الأول خلق التجارة بمعنى استبدال الإنتاج المحلي بواردات من منتج أكثر كفاءة وبأقل تكلفة داخل الدول الأطراف بالاتفاقية حيث كانت كل دولة تعتمد على انتاجها المحلي غير كفئ اقتصاديا (أي أعلى تكلفة) قبل انضمامها في الاتفاقية، ولكن بعد قيام التكامل أصبحت تقوم هذه الدول باستيراد هذه السلع من الدول الأعضاء تنتجها بصورة أكثر كفاءة (أقل تكلفة). وبهذا يمكن القول إن أثر خلق التجارة يعود بالنفع على الإنتاج والاستهلاك وتحسين كفاءة الإنتاج.

2. الأثر الثاني تحويل التجارة أي تحويل التجارة من بلد مصدر الأكثر كفاءة (أقل تكلفة الإنتاج) إلى بلد مستورد الذي ينتج السلعة محليا بدرجة كفاءة اقل كلفة من خلال تشكيل اتفاقيات تجارة حرة أو اتحاد جمركي مما يؤدي إلى اتساع عدد المستهلكين لتلك السلع وبالتالي زيادة معدل الرفاه الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهمية التجارة البينية.

لا يتوقف دور التجارة البينية على تحويل الصادرات إلى إيرادات فقط تفي بحاجات الاستثمار والاستهلاك بل يمتد ويشمل وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الإنتاجية، من خلال ما تنتجه فرص التصدير من إمكانيات لزيادة الإنتاج والدخل ويمكن توضيح دور وأهمية التجارة البينية فيما يلي: (نغاق، 2019 /2018، صفحة 20)

- تنوع هيكل الصادرات الزراعية وزيادة الصادرات الصناعية حيث تشتد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقم الإجراءات المالية.
- تامين وتشغيل الطاقات الإنتاجية التي أقيمت خلال الفترات السابقة التي فيها تعاني من التوقف وعدم وجود الأموال اللازمة لتواصل انتاجها وهي تتمثل في مؤسسات النقل ومؤسسات التغليف والتسويق وغيره.

- توفير إمكانية الاستمرار بنجاح في عملية تطوير الإنتاج الزراعي حتى يمكن البقاء في الأسواق العربية.
- تحسين وتجويد الإنتاج من السلع الصناعية والزراعية المصنعة حتى يمكن احلالها محل مثيلاتها من السلع الأجنبية التي تأتي في الأسواق الاوربية.
- إيجاد آلية مناسبة لخلق فوائد للتبادل البيني عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية وتخطيط التشكيلة السلعية بشكل مناسب.
- توسع نطاق التبادل التجاري البيني حتى يشمل كل الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة من الفوائض الموجودة في الدول المختلف. (محسين و عبيدة، 2021، صفحة 453)
- التنسيق الكامل بين الدول العربية في حجم النوعيات المنتجة حتى لا تؤدي إلى ركود وتراكم السلع المعروضة. (محسين و عبيدة، 2021، صفحة 453)

المطلب الثالث: اهداف التجارة البينية.

يتمثل الهدف الرئيسي للتجارة البينية في تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء من خلال عدة أهداف فرعية متمثلة في: (عبيد، 2007، صفحة 115)

- جذب الاستثمارات الأجنبية الموجه للتصدير والمصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة.
- إيجاد فرص عمل جديدة.
- تنمية الخدمات المساندة للتجارة المرتبطة طبيعيا بمستوى معدلات التبادل التجاري مثل خدمات النقل والتخزين والتسويق والترويج.
- تحسين الإنتاجية القدرة التنافسية للسلع للدول الأعضاء.
- زيادة القيمة المضافة للاقتصاديات المعنية من الصناعات التحويلية في المنتجات المصنعة وشبه المصنعة الموجهة للتصدير بدلا من تصديرها في صورة مواد خام (الدول النفطية على سبيل المثال).
- زيادة الإيرادات التصديرية من النقد الحر الذي تشتد إليه الحاجة لتمويل الواردات السلع وخدمات أساسية تنموية ولخدمة الدين الخارجي.
- التحقيق من النتائج المترتبة على صعوبة التصدير للأسواق العالمية والأخرى بسبب اشتداد المنافسة أو الممارسات النقدية والحمائية المطبقة فيها.

- المساعدة في دفع عملية تنويع الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء عن طريق توسيع فرص التصدير. (حساني، 2019، صفحة 132)

المبحث الثاني: ماهية التعاون الاقتصادي.

يعتبر التعاون الاقتصادي ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات، وهو مصدرا رئيسا لتعزيز التجارة والاستثمارات والكفاءة الاقتصادية ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم العموميات حول التعاون الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التعاون الاقتصادي.

يمكن النظر إلى التعاون على أنه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالميا أو إقليميا أو على المستوى الوطني للدول المشاركة، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة أنواع العلاقات ليعكس في النهاية بروز مصالح مشتركة. (دوك، 2021، صفحة 08)

كما يعرف على أنه العمل الهادف إلى تحقيق التميز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة. (عبد الرحيم، 2002، صفحة 47).

كما أنه يهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وبالتالي فكل الاتفاقيات الطوعية بين الدول المتعاقدة تعتبر علاقات تعاون فالتعاون إذن هو إزالة العوائق أو بعضها في العلاقات الاقتصادية الدولية وقد يتخذ شكلا غير رسميا كعلاقات التعاون بين المنظمات غير حكومية. (حنيش، 2008-2009، صفحة 03)

وهو أيضا شعور جماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد وإرادة ورغبة وقدرة من الفاعلين بشكل جدي ومنسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون ولعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف. (جلطي و بن منصور ، 2014)

كما يشترك مع التعاون الصناعي في أن كلاهما يهدف إلى نفس النقطة وهي توسيع وتطوير ودفع كفاءة الإنتاج القائمة أو التي لا زالت تحت الإنشاء وزيادة الانتفاع الأمثل من الطاقات والموارد الموجودة في كل بلد وعلى المستوى الإقليمي أيضا. (باكير و عوض، 2004، صفحة 412)

المطلب الثاني: أشكال التعاون الاقتصادي.

تختلف هذه الاشكال حسب طبيعة العلاقة وعدد الدول الأعضاء فيها، فالتعاون الاقتصادي له شكلان هما:

أ. **التعاون الاقتصادي الثنائي:** يقصد بالعلاقات الثنائية تلك الروابط السياسية، الاقتصادية، الثقافية والتاريخية التي تجمع بين بلدين، بالإضافة إلى تفاعل الأفراد من بلدين، وتحدد شدته بحجم التعاون القائم بينها. (اطريح، 2020، صفحة 28)

1. وتعرف بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة البينية يتحدد مسبقا. ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي: (رئيف و عبيدة ، 2005)
2. تنشيط الصادرات بمعدل أكبر والآجال طويلة القضاء على مشكلة النقد الأجنبي حيث تتم تسوية المدفوعات فيها بينهما في نهاية المدة المتفق عليه وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة والقضاء على مشاكلها وتنظيم التجارة استيرادا وتصديرا.
3. تنوع مصادر الصادرات والتخلص بان الاتفاقية الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شانها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بتأثير على مستويات الأسعار محليا والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيه كما تؤثر ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات.

ب. **التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف**:ب عد التطورات السياسية والاقتصادية التي مرت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت دول جديدة وبدأت تتحالف في سبيل الغاء العلاقات الاستعمارية الجديدة لعالم ما بعد الحرب هذا كان على الصعيد السياسي أما اقتصاديا فركزت فكرة التعاون المتعدد الأطراف على تحقيق اكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج وفي عملية التوزيع الموارد و التبادل. (خليل، 1998، صفحة 25)

ففي هذا الإطار ظهر نظام التعددية أو التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف بشكله الحديث في إطار المنظمات الدولية لحفظ السلام وتجنب تكرار التصعيدات، فتأسست منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 مؤسسات بريتنوودز، منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية سنة 1948 التي توسعت عضويتها سنة 1961 وأصبحت تسمى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واتساع نظام التعددية وازداد تعقيدا بانضمام منظمات وبنوك إقليمية وصناديق إقليمية وازدياد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وكلاهما ساهمت بشكل أو بأخر في دعم جهود التنمية في البلدان النامية، كما يعول عليها في تحقيق أجندة التنمية المستدامة، وهي عبارة عن اتفاقية طرحها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لجذب دولا من خارجه إلى العمل المشترك في مجال تحرير التبادل التجاري ولقد لقت

اهتماما واسعا من طرف اتفاقية الجات فقد اهتمت بتوسيع النظام التجاري المتعدد الأطراف. (اطريح، 2020، صفحة 29)

المطلب الثالث: أنواع التعاون الاقتصادي

تنوعة اشكال التعاون الاقتصادي الدولي حسب العلاقة القائمة بين الأعضاء المتعاقدة وسنتطرق لاهم أنواع التعاون الاقتصادي: (حنيش، 2008-2009، الصفحات 3-4)

1. **التعاون الاقتصادي المؤسساتي**: يقوم هذا النوع على اشراف وإدارة الهيئات والمؤسسات دولية قائمة بذاتها، وتسعى على تنظيم وتحقيق الاستقرار في قطاع دولي معين، واهم مظاهر هذا التعاون نذكر منها:
   - المنطقة العالمية للتجارة
   - صندوق النقد الدولي
   - صندوق النقد العربي
2. التعاون الاقتصادي الاقليمي: يضم هذا النوع من التعاون من مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا وإقليميا.
3. **التعاون وفق المصالح الاقتصادية** المشتركة: وتشمل جميع الأطراف المتعاونة والتي لها مزايا اقتصادية مكتسبة من عملية التعاون الاقتصادي.
4. **التعاون التضامني**: يشمل الدول الي تربطها علاقات قومية مثل اللغة،الدين، التاريخ المشترك وغير ذلك ولها ميزة انها غالبا ما تكون في اتجاه واحد وشروط ميسرة، مثل الإعانات العربية التي تقدم إلى الدول المتضررة من الحروب أو الزلازل.
5. **التعاون الاقتصادي المشروط سياسيا**: يشترط هذا النوع من التعاون ان يكون بين مجموعة من الأقطار المقتربة باتفاقيات وشروط سياسية من طرف أحدالأقطار، كالإعانات الاقتصادية الامريكية مصر.

الشكل رقم (01) أنواع التعاون الاقتصادي

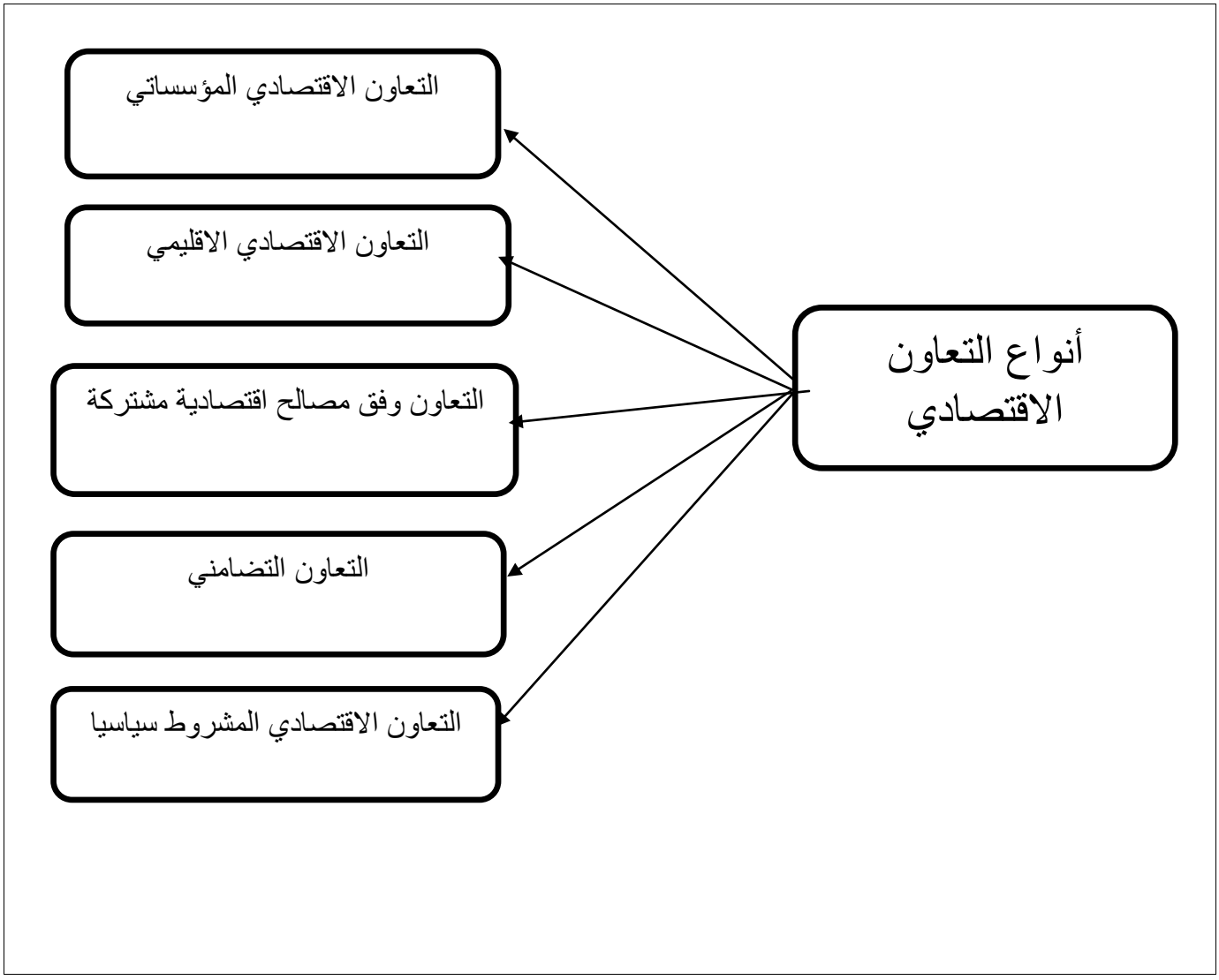

المصدر: (حنيش، 2008-2009، الصفحات 3-4)

المطلب الرابع: مزايا التعاون الاقتصادي.

التعاون الاقتصادي له عدة مزايا نذكر منها: (الشرع، 2010-2011، صفحة 22)

- لا يرتبط مصطلح التعاون الاقتصادي بتغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني وإنما يسعى إلى التقليل من التمييز والتخفيف من التفاوت بين الدول المتعاونة.
- لا يشترط في التعاون أن تتشابه الدول في أنظمتها الاقتصادية فالتباين في هذه الأنظمة لا يطرح إشكالا طالما أن الهدف من التعاون هو التقليل من التفاوت.
- يعتبر مصدرا رئيسا لتعزيز التجارة والاستثمار والكفاءة الاقتصادية من خلال تطوير آليات التنافسية الاقتصادية المتمثلة في توفير منتوج ذو جودة عالية وأسعار منخفضة وكميات كبيرة.

- تحقيق تنمية مستديمة بين الدول أطراف التعاون وبتكثيف الجهود المشتركة من خلال نقل التكنولوجيا وأيضا التحويلات المالية وتبقى من الوسائل الأساسية لمباشرة التنمية المستدامة.
- تيسير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأطراف فيه سواء من ناحية الغاء القيود الجمركية أو إقامة مناطق حرة أو الغاء القيود على حركة التجارة.

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي.

يعتبر التكامل الاقتصادي من أرقي أساليب التعاون وأهمها، فهو من الضروريات الاقتصادية للدول العربية خاصة في ظل اشتداد حمى المنافسة، حتى يتسنى أيضا لكل دولة طرف في العملية التكاملية تحقيق الوفرة الاقتصادية والعمل على زيادة الرفاهية الاجتماعية المنتظرة من عملية التكامل ولفهم أكثر ظاهرة التكامل الاقتصادي خصصنا في هذا المبحث اهم اساسيات حول التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

اولا: تعريف التكامل الاقتصادي.

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي وانتشر في العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرون، رغبة من الدول الأعضاء في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق اهداف اقتصادية وسياسية وامنية

تعريف التكامل الاقتصادي: عمل اداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم بإزالة كافة القيود والحواجز الجمركية والكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقال عناصر الإنتاج كما يشمل تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكافة الأعضاء. (زهرة، 2021، صفحة 37)

كما يعرف التكامل الاقتصادي أيضا بكونه عملية الغاء كافة القيود الجمركية والغير جمركية بين مجموعة الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنظمة التكاملية، فبعد عملية تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول المتجانسة ينشا في الاخير ما يسمى بالتكامل الاقتصادي جديد.

ثانيا: الفرق بين التكامل الاقتصادي والتعاون.

الفارق بينهما يتعلق بالكيف كما يتعلق بالكم، حيث ان التكامل الاقتصادي يشمل تدابير التي تؤدي إلى القمع بعض اشكال التميز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون

دولي طويل المدى، حيث يقصد بالتعاون الاقتصادي تخفيف وطأة القيود المعرقلة لحركة التجارة كالقيود الجمركية والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال

ويمكن القول ان الفرق بين التكامل والتعاون الاقتصادي يتعلق بعمق التغيرات والاثار التي يتركها كل منهما. (روابح، 2013-2012، صفحة 06)

المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي

تحرص الدول على إقامة العديد من العلاقات الاقتصادية بغية تحقيق العديد من المزايا والمكاسب، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي دافع لتحقيق ذلك نظرا لأهميته البالغة التي نجزها فيما يلي: (زنودة، 2018، صفحة 234)

1. **زيادة حجم السوق**: ان زيادة في حجم نتائج الاقتصادية لدول المتكاملة يعود إلى توسع في الأسواق واندماجها، حيث أصبح بإمكان الدول الأعضاء ان توسع في دائرة السوق حيث تستطيع تصريف منتجاتها من خلال الغاء الرسوم الجمركية فيما بينها، إضافة إلى منح الدول المتكاملة القدرة في التحكم بأسعار شراء المواد التي تحتاجها الان تنوع مصادر الواد يعزز قوة الجولة التفاوضية.
2. **زيادة التوظيف**: يكمل في حرية انتقال اليد العملة من منطقة تعرف فائضا في اليد العاملة إلى منطقة بها عجزا نتيجة الغاء القيود على انتقال الأشخاص بفعل التكامل الاقتصادي بين الدول يؤدي حتما إلى تخفيض نسبة البطالة وبالتالي زيادة اليد العاملة في الاقتصاديات المتكاملة ككل مع توفير الكفاءات وتنوع المهارات
3. **الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي**: ان إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها بفعل المنافسة التي يفرضها التكامل الاقتصادي على الدول المتكاملة من شانه زيادة الرفاهية المستهلكين في كل الدول المتكاملة.
4. **التقليل من الاعتماد على الخارج**: يؤدي هذا إلى تقليل من تأثير التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج التكامل على الدول المتكاملة، خصوصا إذا كان التكامل قد وصل إلى مرحلة متقدمة.
5. **زيادة معدل النمو**: يهدف التكامل الاقتصادي على تشجيع الاستثمار، حيث ان المستثمر عادة ما يبحث عن السوق الاستهلاكية والتي يقوم التكامل الاقتصادي بتوسعها، وتشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وهذا ما يزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية في مختلف الدول المتكاملة فيما بينها، ومع حرية التنقل للأشخاص وعناصر الإنتاج ورؤوس الأموال، سيؤدي هذا بلا شك إلى

انتقال رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى تلك المتخلفة داخل المنطقة المتكاملة ن وهذا ما يؤدي إلى استغلال موارد جديدة في مختلفة القطاعات الصناعية، الزراعية والخدمية مما يساهم بشكل مباشر في زيادة معدلات النمو للدول المتكاملة.

6. **زيادة معدلات التبادل التجاري الدولي:** يسهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء في هذا التكامل ذلك ان كلما كان عدد أعضاء التكامل كبير كلما زادت القوى التفاوضية للتكامل مع الدول الأخرى ومنه فان حجم تجارة الدول المتكاملة مع العالم الخارجي سيكون في وضع جيد.

7. **تجنب وقوع الحروب وتدعيم الاستقرار السياسي:** حيث ان التكامل الاقتصادي بين الدول يعمل على منع وقوع الحروب بين الدول المتكاملة على سبيل المثال فكرة انشاء المجموعة الاوربية للفحم والحديد 1951كان من طرف أكثر دولتين اوربيتين عدوا وهما فرنسا والمانية، وبتالي كانت هذه المجموعة بمثابة حدث بالغ الأهمية. (منصري، 2014-2015، الصفحات 64-67)

المطلب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي.

تتمثل شروط التكامل الاقتصادي في: (مقروس، 2013-2014، الصفحات 11-14)

اولا: التقارب الجغرافي.

يعتبر عنصر التقارب الجغرافي من اهم شروط الأساسية للتكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول التي تسعى إلى تشكيل كتلة اقتصادية، لتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فان التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسير انتقال عناصر الإنتاج وبالرغم من توفر وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، الا ان التقارب الجغرافي يبقى له دور واهمية كبيرة وبالغة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.

ثانيا: الإرادة السياسية

تعتبر الإدارة السياسية من اهم العناصر لقيام التجمعات الاقتصادية، فغيابها قد يكون من اهم أسباب لفشل التكامل الاقتصادي، اذا أنه قد تتوافر لدى مجموعة من الدول كل المقومات الكافية لإقامة تجمع تكاملي ناجح، قد تكون الشروط الاقتصادية مواتية فعلا لحركة التكامل، ومع ذلك لا تحصل عملية تكامل جماعي ويتلاشى الامل بشأنها، عندما يقف القرار السياسي موقفا غير موات للتكامل، ولذلك فلا مناص من قرار بان الإرادة السياسية تمثل ركن أساسي لازم لقيام عملية التكامل الجماعي، وهي ركن يفرضه مبدا السيادة الوطنية التي تتمتع

به الدول كافة، اذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات التي ستؤدي في نهاية الامر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي، ان تدرك من البداية ان هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذا الحدود لا يقبلها بلد ما ،الا اذا ايقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من اجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، كما يجب ان يقنع الراي العام في كل بلد، بان كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل، كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي ستطلبها العمل التكاملي المشترك.

ثالثا: وجود العجز والفائض.

لا بد ان تتوفر في كل دولة ارادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصاداتها مع التناسق والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر السهل لان الدولة لا تستطيع التخلص من العجز والفائض الا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول وهنا تجدر الإشارة إلى انه رغم وجود الكثير من الدول التي تعرف حالة التقص والفائض فيما بين اقتصاداتها، الا انها لم تنجح في إقامة التكامل فيما بينها وقد يرجع السبب في ذلك ان النقص الذي تعاني منه دولة معينة لا يقابله وجود فائض لدى دولة أخرى من نفس طبيعة والجنس هذا النقص، وعليه فان العلاقات التكاملية هي عملية اخذ وعطاء في ان واحد، كما هو شان في حالة فائض قبل ظهور النقود كوسيط في عملية المبادلة بين الافراد.

رابعا: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل

يشترط ان يكون هيكل متجانس ومتماثل وقابل للتكامل في الاقتصاديات، وهذا يعني خلق مناج حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الأقطار الأعضاء، والا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. فمنا المفيد ان تكون الدول المتكاملة ذات مستوى متقارب في التنمية، حتى يكون التكامل في صالح الجميع، ولا يخدم طرف على حساب اخر، لان التباين قد يؤدي إلى مزيد من الفوارق وعليه كلما كان المستوى متقارب كان التكامل ناجح وسهل وأكثر عدالة في توزيع المنافع.

خامسا: توفر وسائل النقل والاتصال

لابد من توفر هذا العنصر في التكامل الاقتصادي وفي حالة عدم توفره بشكل كافي بين الدول الأعضاء في التكامل يصعب حركة الاقتصادية بين هذه الدول فانه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين الدول

أي اتساع المسافات الاقتصادية، وهنا تبرز أهمية هذا العنصر في نجاح التكامل الاقتصادي، إذا يعتبر حلقة هامة تربط الأقطار ببعضها البعض، وأيضا ربط الدول الأخرى بها.

سادسا: تناسب القيم الاجتماعية والثقافية.

تمثل القيم الاجتماعية والثقافية عاملا أساسيا في التكامل، حيث ان الاختلاف في العادات والتقاليد والقيم بين الدول المتكاملة يمكن ان يعيق عملية التكامل إلى حد كبير، كذلك كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالدين والتاريخ والحضارة وتقارب الثقافة واللغة والمستوى التعليمي والصحي، كلما كان محفزا لقيام تجمع تكاملي متناسق، ولهذا فان الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقارب ومتماثلة كلما كانت نسبة نجاح التكامل مرتفعة.

سابعا: تنسيق السياسات الاقتصادية القومية.

لتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة شرطا أساسيا لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات، بقدر ما يتطلب تنسيقا بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة. كما ان حرية انتقل السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا يكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بدمن توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في الظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي ان يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسية التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسية الاستثمار، ولا بد من المفاوضات طويلة يطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل ضوء التغيرات تطرق على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

المطلب الرابع: اشكال التكامل الاقتصادي.

للتكامل الاقتصادي عدة اشكال يعبر عنها البعض على انها مراحل أو درجات التكامل، حيث يتميز كل شكل بمدى قدرتيه في القضاء على الحواجز الجمركية التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة والدرجة التي يحققها كل شكل في تخفيف التميز أو القضاء علية فيما بين الدول الأعضاء ويمكن تقسيم هذه المستويات إلى خمس أنواع: (علاوي، 2009-2010، الصفحات 07-08)

1. **منطقة التجارة الحرة:** هي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة جميع القيود الجمركية والغير جمركية على التجارة البينية للسلع والخدمات بين الدول الأعضاء في منطقة التكاملية مع احتفاظ كل دولة بحقها في صياغة سياستها التجارية تجاه العالم الخارجي، وهذا ما يخلف عنه مجموعة من الاثار أو ما يعرف بالانحرافات وهي: انحراف التجارة، انحراف الاستثمار وانحراف الإنتاج كاثار سلبية لمنطقة التجارة يمكن معالجتها من خلال مرحلة الاتحاد الجمركي.
2. **الاتحاد الجمركي:** يحتوي على إزالة كافة القيود الجمركية وغير جمركية المفروضة على التجارة البينية في السلع والخدمات لدول الاتحاد (تحقيق منطقة تجارة حرة) مع إقامة سياج (جدار) جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة لمواجهة الدول غير الأعضاء بالتكتل، ويهدف انشاء الاتحاد الجمركي إلى معالجة الانحرافات الناشئة عن منطقة التجارة أي منع استيراد السلع والخدمات من الخارج منطقة التجارة الحرة من خلال الدولة ذات التعريفة الجمركية المنخفضة مع العالم الخارجي.
3. **السوق المشتركة:** وتتضمن إزالة كافة القيود المفروضة على التجارة البينية في السلع والخدمات مع فرض تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي (تحقيق اتحاد جمركي) بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل وراس المال) بين الدول الأعضاء مما يكفل إمكانية زيادة إنتاجيتيها حيث تكون هذه الدول سوقا واحدا ينتقل فيها العمل وراس المال بكل حرية ودون اية حواجز.
4. **الوحدة الاقتصادية:** تجمع بين كل من عملية الغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من ناحية وبين تحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء مثل سياسات سعر الفائدة واستقرار سعر الصرف والسياسات المشتركة لمكافحة التضخم، بالإضافة إلى انشاء عملة موحدة.
5. **الاندماج الاقتصادي:** وهي اخر مرحلة وفيها يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية إلى مستوى توحيد هذه السياسات النقدية والمالية، وسياسات مواجهة الازمات الممكنة الحدوث، كما توحد السياسات الاجتماعية ذات الابعاد الاقتصادية كما يتطلب الاندماج الاقتصادي انشاء سلطة فوق القومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء.

وفي الأخير من الضروري إذا تم توصل إلى اندماج اقتصاديتان ان تؤدي هذا الاندماج إلى وحدة سياسية بحكم التلازم القائم والمصلحة الاقتصادية والقرار السياسي.

يمكننا التعبير عن مراحل التكامل الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل(02): مراحل التكامل الاقتصادي

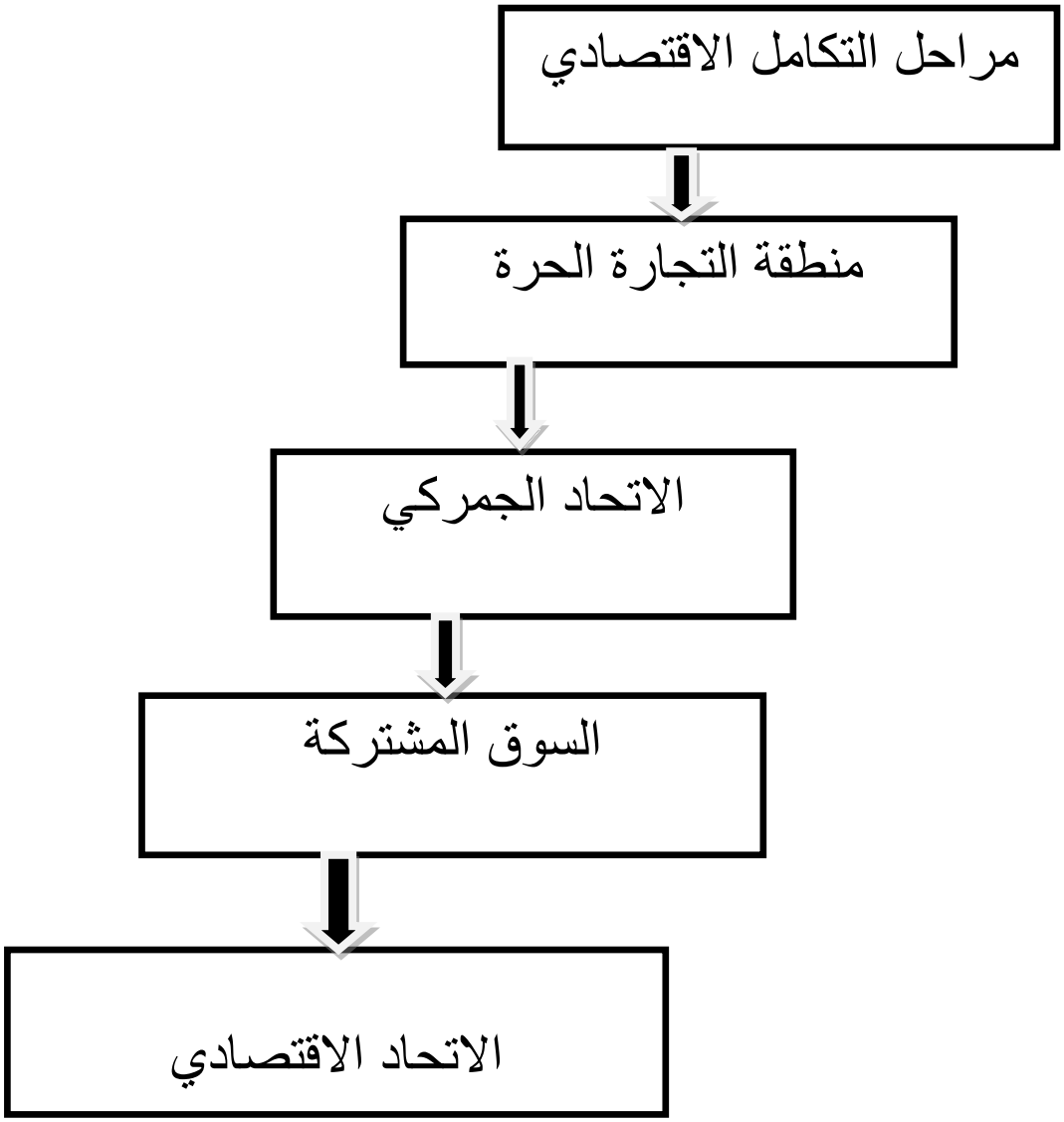

المصدر: (الحميد،، 2003، صفحة 29)

المبحث الرابع: ماهية الشراكة الاقتصادية.

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، وقد أصبحت الشراكة السمة البارزة والمميزة لهذا العصر، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم الشراكة، أنواعها، أسبابها وكذا آثارها.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة الاقتصادية

تعددت تعاريف الشراكة بتعدد المهتمين بتفسيرها ونذكر أهمها:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما قديما لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987في الصيغة الآتية:هي نظام يجمع المتعاملين الاقتصادين والاجتماعين. (سعيد، 2017 ، صفحة 22)

كما تعتبر أيضا العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة. (رقايقية، 2015، صفحة 33)

وتعرف أيضا على أنها مجموعة من القواعد والأسس التي من شأنها أن تحدث تطورا جوهريا في العلاقة بين دول الأقطار (خاف الله، 2005، صفحة 39)

كما يعتبرها b.bonson أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين المؤسسات أو المنظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي يتم تحديدها.

أما geantouscoz فيرى أن الشراكة عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطرقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل والغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي وترجع أهمية الشراكة إلى كونها وسيلة هامة للاستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق مصالح متبادلة لهذه الدولة. (رقايقية، 2015، صفحة 34)

وعرفها البنك العالمي سنة 1998 على أنها علاقة قائمة تعاونية بين الكيانات للعمل نحو الأهداف المشتركة من خلال التقسيم المتبادل من العمل المتفق عليه. (بريطل، 2015-2016، صفحة 33)

كما يعود استخدام اتفاقية الشراكة من قبل الاتحاد الأوروبي، وقد تم تحويلها من سياسات علاقات التعاون الاقتصادي التي كانت قائمة منذ توقيع معاهدة روما عام 1957 إلى سياسات الشراكة بهدف إقامة منطقة تجارة حرة تضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، لتتحول العلاقات الاقتصادية من تعاون قائم على منح مزايا من طرف واحد إلى علاقات شراكة يتم فيها تبادل المزايا والتعامل بالمثل وفق لمبدأ المصالح المشتركة. (حسن، 2010 ، صفحة 26)

الشراكة هي علاقة عمل تنشأ بين طرفين أو أكثر (يمكن أن تتوفر على طرف أجنبي أو أكثر في حالة الشراكة الأجنبية) للقيام بعملية أو نشاط إنتاجي معين أو خدمي من حيث تقاسم الأطراف الأرباح والمخاطرة الناتجة عن هذا الاشتراك من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة وبلوغ أهدافهم التي يسعون وراءها. (منصري، 2014-2015، صفحة 26)

أما التعريف الأقرب، فهو أن اتفاقيات الشراكة هي عبارة عن تعاون الدول الأعضاء في منظمة ما مع الدول غير الأعضاء عن طريق مشاركتها في بعض نشاطات المنظمة ومنحها بعض الحقوق ومزايا العضوية. دون أن ترقى علاقة التعاون هذه إلى مرتبة العضوية الكاملة في المنظمة وتنظم هذه العلاقة بمقتضى اتفاق تعقده المنظمة مع العضو المشارك وتحدد فيه مجالات المشاركة وشروطها وأساليبيها. (هويدي، 2021-2022 ، صفحة 178)

المطلب الثاني: أنواع الشراكة

تتخذ الشراكة من حيث الجوانب أنواعا مختلفة نلخصها فيما يلي: (كتابة، 2018-2019، الصفحات 26-27)

أولا: الشراكة الصناعية

تسعى الدول النامية دائما لهذا الشكل من الشراكة بهدف الاستفادة من التطور التكنولوجي والعلمي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها واكتساب خبرات الأجنبية، والاستغلال الأمثل للطاقة والثروات المتوفرة لديها،كما تسعى الدول المصدرة للتكنولوجيا المتقدمة إلى اقتحام أسواق جديدة.

ثانيا: الشراكة التجارية

هي علاقة تربط بين الممون والزبون في مجال نشاطات بيع وشراء المنتجات داخل السوق المحلية أو الدولية، فهي تفتح المجال للشريك الأجنبي للدخول في أسواق جديدة وتسمح للتعامل المحلي بتقليص تكاليف المعاملات التجارية.

ثالثا: الشراكة المالية

يستعمل هذا الشكل من الشراكة في مساهمة مؤسسة معينة سوى حكومية أو خاصة في رأس مالها، فهي بذلك تكون في مجال الاستثمار هذا ما يميزه تطور المصالح لكل طرف.

رابعا: الشراكة الخدماتية

تسعى معظم البلدان إلى هذا النوع من الشراكة من أجل الاستفادة من أكبر حجم ممكن من خبرات الشركات الأجنبية المتعاملة في هذا القطاع عن طريق إبرام اتفاقية الشراكة تخص إدارة وتسير مرافقها أو إقامة مشاريع مشتركة.

خامسا: الشراكة التقنية.

تقوم هذه الشراكة في مجال البحث والتطوير وتحويل المعارف والخبرات، ومنح التراخيص أي الحق في استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غيرها وتمنح من صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق إلى مشتري معين مقابل ربح نقدي محدد.

سادسا: الشراكة التعاونية.

يتمحور هذا النوع من الشراكة حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، وتتصف هذه الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد بموجب القواعد التي يفرضها. (مُحَمَّد، 2013، صفحة 08)

سابعا: الشراكة التعاقدية

ويقصد بها تلك الترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين الطرفين وتكون العلاقات بين أطراف الشراكة عمودية مع وجود مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة. وتتميز عن غيرها أنها لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك وتكون قادرة على إنهاء الشراكة أحيانا بشكل أحادي استنادا إلى معيار العقد الذي يحكم العلاقة بين الطرفين. (مُحَمَّد، 2013، صفحة 08)

المطلب الثالث: أسباب الشراكة.

تعددت الأسباب الدافعة نحو الشراكة منها الأسباب الاقتصادية والمالية والإدارية البحتة كما كانت هنا كأسباب تاريخية أيضا. والتطورات في الأساليب تقديم الخدمة والتحولات الطارئة على وظائف وأدوار الدولة وهذه جميعا تصلح كان تكون أسباب دافعة نحو الشراكة ويمكن وضع مجموعة من النقاط الخاصة بأسباب الشراكة كالتالي: (عيسى، 2018، صفحة 48)

- التحولات العالمية والدور الجديد للدولة.
- التغير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشروعات.
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.

- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشروعات التي يطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.
- تقليص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.
- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على ميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.
- تزويد الشركاء المعتمدين بحلول متكاملة تطلبها طبيعة المشكلات ذات العلاقة.
- تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.
- تزايد التكتلات الإقليمية الكبرى على الصعيد العالمي وهيمنتها على الاقتصاد العالمي وعلى مبادلات الدولية. (زعباط ، 2004، صفحة 61)

المطلب الرابع: آثار الشراكة وعوامل نجاحها

أولا. أثارها: تتمثل آثار الشراكة في:

- الاستعانة بالخبرة الإدارية المتطورة التي توفرها إمكانيات القطاع الاقتصادي.
- توزيع مخاطر الناجمة عن إقامة المشروعات بين أطراف الشراكة.
- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد المتاحة.
- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغير داخل البيروقراطية الحكومية المحصنة وتسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغير دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلق.
- بتطوير السياسة الاجتماعية مثل الدعم وتوجيه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات. (مُحَمَّد، 2013، صفحة 34).
- تحسين العلاقات الاجتماعية والتفاعل مع المجتمع. (موسى س.، 2020، صفحة 53)
- خلق مناج جديد للعلاقات الاقتصادية وخصوصا في مجال التنمية التجارية والاستثمارية والتعاون الاقتصادي. (عايشي، 2006، صفحة 03)

ثانيا. عوامل نجاحها: (منصري، 2014-2015، صفحة 28)

1. **التخطيط الاستراتيجي:** يعتبر التخطيط الاستراتيجي من اهم المستويات قبل تنفيذ الشراكة والى باقي المراحل خلال التنفيذ كونه يعطي صورة نموذجية أما هو متوقع من المشروع، لذا يجب ان تكون عملية التخطيط واضحة ودقيقة في تفاصيلها الكثيرة.
2. **الثقة المتبادلة:** تعتبر أساس لنجاح الشراكة، وتتركز على ثلاث عناصر أساسية وهي:
   - لتبادل الصحيح والصريح للمعلومات الازمة، والاستعداد للإجابة على كل الأسئلة التي يمكن ان يطرحها الشريك ولها علاقة بالشراكة.
   - تقدير وتقييم الأهداف الواجب اتباعها من طرف الشركاء، وذلك على المدى الطويل والقصير وفقا لما اتفق عليه الشركاء.
   - نزاهة العلاقة الشخصية بين الشركاء لإضفاء الثقة بينهم، والعمل بجدية وفعالية من طرف الاخر.
3. **تقييم النزعات الشخصية:** الاهتمام بهذا النقطة يعتبر عاملا هاما للسير الحسن لعملية الشراكة، حيث يجب ان تكون الشركاء على علم ودراية بجميع المخاطر والنزعات التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية، ولتفادي النزعات الناجمة عن الشراكة يجب:
   - معرفة المسبقة بمواطن النزعات المحتملة.
   - تجنب نقاط ضعف الشريك أو إصلاحها.
   - الاهتمام بمواطن القوة في الشريك، وتحديد القائد في العملية.
4. **المرونة:** يجب على الشركاء في إطار شراكتهم ان يمارسوا نوعا من المرونة في مواجهة التغيرات والوضعيات الجديدة حسب الظروف من خلال ما يلي:
   - التعامل بدقة مع المتغيرات الطارئة.
   - الاستعداد لتغيير الاتفاقية المبرمة سلفا حسب التغيرات المستجدة.
   - إعطاء الأولوية دائما للمصالح الخاصة للمؤسسة.
5. **التوفيق بين مختلف الثقافات:** الفوارق الثقافية تزداد بتزايد جنسيات الشركاء حيث ان الاختلاف في الدين والعادات والتقاليد وغيرها من عناصر الثقافية بين الشركاء يمكن ان تضعهم امام تحدي كبير، وبالتالي وجب وضع صيغة تساعد على توافق الثقافات والتقريب بينها وان تكون هنا كمعرفة جيدة لسلوك الشركاء فيما يخص نمط التسيير والإدارة، وهذا لا يتم الا إذا كان هناك قدر كبير من الاحترام المتبادل فيما بين الشركاء.

خلاصة الفصل:

احتلت العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية جد بالغة على صعيد كافة دول العالم، إلى ان أضحت المحرك الأساسي والرئيسي لكل مناحي الحياة داخل جميع الدول، فبموجب تلك العلاقات يتحدد مستوى التنمية الاقتصادية، التي لا يخفى أثرها البارز على جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية بل والسياسية أيضا. فحتى وان اختلف شكل هذه العلاقة فان توجه الدول بشكل عام سواء كانت فقيرة أو غنية نحو إقامة علاقات تعاون يعد إدراكا منها لأهمية وضرورة هذا الانفتاح، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز استغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها.

الفصل الثاني:

إتفاقيات التجارة العربية البينية

تمهيد:

لقد حظيت اتفاقيات التجارة العربية البينة بأهمية كبيرة في إطار ما تشهده السنوات القادمة من تطورات وتغيرات على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث تسعى إلى توسع حجم السوق امام المنتجات الدول العربية من خلال التنسيق في السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات التجارية والجمركية لتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، هذا إضافة إلى تشجيع العلاقات بين البلدان في مجال الاستثمار والتكنولوجيا وتقسيم العمل، وبالتالي ضمان البقاء في خريطة التجارة الدولية.

وتسعى الدول العربية بدورها إلى الاستفادة من المزايا التي تتحها اتفاقيات التجارة العربية البينية (المناطق التجارة الحرة) والرغبة في الاندماج الاقتصاد العالمي ومواجهة ظاهرة العولمة والأزمات المالية العالمية بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بعد عدة محاولات وتحت تسميات مختلفة لتحرير التبادل التجاري العربي.

أما على الصعيد الوطني فقد زاد الشعور لتحقيق مزيدا من التعاون والانخراط في العمل العربي المشترك لزيادة التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية والتقليل من ظاهرة التبعية الاقتصادية مع العالم الغربي واثارها السلبية، انضمت الجزائر إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واقامت عدة اتفاقيات مختلفة مع الدول العربية، وهذا ما سوف نتناوله في هذا الفصل وفي ثلاثة مباحث رئيسية.

- **المبحث الاول: اتفاقيات التجارة الحرة العربية البينية.**
- **المبحث لثاني: أهم الاتفاقيات الثنائية للجزائر والدول العربية**
- **المبحث الثالث: تطورات التجارة العربية البينية عموما والجزائرية خصوصا.**

المبحث الأول: اتفاقيات التجارة الحرة العربية البينية

تتميز العلاقات ما بين الدول العربية بانها علاقات متميزة، وذلك باعتبارها دول متجانسة تاريخيا وجغرافيا وحضاريا وثقافيا، وهو ما يجعلها تسعى إلى تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية مشتركة في شكل اتفاقيات، للقضاء على مختلف المشاكل والعقبات، ومواجهة التحديات والتطورات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لاتفاقيات التبادل التجاري العربية

لقد شهدت المنطقة العربية العديد من التجارب والاتفاقيات فيما بينها، والتي من شانها تعزيز العمل العربي المشترك، والرفع من المستوى التعاون الاقتصادي فيما بينها:

اولا: ميثاق جامعة الدول العربية:

يمثل هذا الميثاق الوثيقة التأسيسية الأولى لجامعة الدول العربية حيث دخلت حيز التنفيذ عام 1945. (الصغير، صفحة 282)

وقد نص الميثاق على، توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، وأيضا من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة فيها واحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون المواصلات. (لبيب، 1986، صفحة 779)

ثانيا: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت

كانت اول اتفاقية اقرها مجلس الجامعة في سبتمبر 1953، وقد اهتمت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بشكل أساسي في منح التفضيلات الجمركية في شكل اعفاءات من الرسوم للسلع العربية المتبادلة ونصت على ما يلي: (تقرير نقدي العربي، 2005، صفحة 02)

1. اعفاء منتجات زراعية وحيوانية وثروات طبيعية معينة من الرسوم الجمركية بشرط ان تكون منشؤها احدى الدول العربية
2. تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 20% على عدد من السلع الصناعية.
3. تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50%على عدد من السلع الوسطية بين الزراعية والصناعية.
4. عدم اخضاع السلع المستوردة من بلد عضو في الاتفاقية إلى اخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على السلع المحلية في البلد المستورد.
5. منح معاملة للدول العربية من حيث اصدار تراخيص الاستيراد والتصدير.

6. قيام الدول الأعضاء بتسهيل حركة الترانزيت عبر ارضيها بكافة وسائل النقل، وان تقوم الدول الأطراف ذات العلاقة بتوقيع اتفاقية خاصة بشؤون الترانزيت.

وعلى الرغم من كون هذه الاتفاقية تعد خطوة هامة في سبيل تحرير التجارة بين الدول العربية الا ان من المأخذ عليها عدم شولها تنظيما لتجارة الترانزيت، وكون الإعفاءات والتخفيضات الجمركية التي اشتملت عليها اقل من المطلوب واقل حتى مما تتضمنه الاتفاقيات الثنائية، واقتصارها على الاهتمام بتحرير التجارة من القيود الجمركية دون الاهتمام بالقيود الإدارية بين الدول الأعضاء. (أبو عيد، 2010، الصفحات 22-23)

ثالثا: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

تمثل اتفاقية الاقتصادية العربية اهم الاتفاقيات الجماعية منذ انشاء جامعة الدول العربية في منتصف الأربعينات من القرن الماضي وقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية بموجب قرار المجلس الاقتصادي رقم (85) في 1957/1/3. وتنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على إقامة وحدة اقتصادية كاملة بين الجامعة العربية تتضمن على ما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال
- حرية انتقال البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسه النشاط الاقتصادي.
- حرية انتقال والترانزيت واستعمال وسائط النقل والموانئ والمطارات المدينة.
- حرية التمليك والايصاء والارث.

وقد حدد المادة الثانية من الاتفاقية وسائل تحقيق هذه الأهداف كالاتي

- إقامة منطقة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة.
- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير
- توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
- عقد الاتفاقيات التجارية والمدفوعات مع الدول الأخرى بصورة مشتركة
- تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي
- تنسيق السياسات المالية والنقدية والأنظمة المتعلقة بها تمهيد لتوحيد النقل فيها
- تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريعات الاقتصادية

ويلاحظ من هذه الأهداف ووسائل تحقيقها ان الاتفاقية تسعى إلى تحقيق تكامل الاقتصادي بمراحل استنادا إلى الفكر التقليدي في التكامل الاقتصادي من خلال التأكد على تحرير التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء. وفي عام 1964تم انشاء هيئة دائمة للمتابعة تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك من اجل تحقيق الوحدة الاقتصادية سميت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وكان اول واهم قرار اتخذه المجلس هو قرار رقم (17) في 1964/08/13. والخاص بأنشاء "السوق العربية المشتركة" (عبد السالم ، 2011)

رابعا: السوق العربية المشتركة:

يعود صدور قرار انشاء السوق العربية المشتركة إلى 1964/08/13 وهو من اهم القرارات التي أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية احدى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية،وذلك بعد مضي ثلاثة اشهر من وضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ،وقد تمثلت الأهداف التي نص عليها قرار انشاء السوق العربية المشتركة معظم الأهداف التي نصت عليها اتفاقية الوحدة العربية الاقتصادية، وتسعى احكام هذه السوق إلى اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية بمعدل 20% سنويا وتحريرها من القيود الإدارية بنفس النسبة حتى تصل إلى الاعفاء الكامل من جهة، وتحرر جميعها من القيود الكمية من جهة ثانية، أما بقية المنتجات الصناعية التي تساهمت المواد العربية أو اليد العاملة العربية بنسبة 40%من تكلفتها الاجمالية على الأقل فتخفض الرسوم الجمركية المتعلقة بها بنسبة 10%سنويا وتحرر من القيود بنفس النسبة حتى الاعفاء والتحرر الكاملين. وتتلخص اهداف السوق العربية المشتركة فيما يلي: (مداحي ع.)

- ✓ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- ✓ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- ✓ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- ✓ حرية التملك والايصاء والارث. (الجريدة الرسمية)

ان تحقيق هذه الأهداف كان يتطلب توحيد التشريعات والنظم الاقتصادية والمالية على مستوى الدول الأعضاء، والتنسيق فيما بينها في كافة المؤسسية والتنظيمية وفق ما كانت تنص عليه المادة الثانية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وهذا ما لم يتحقق إلى اليوم. (مداحي ع.)

خامسا: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

تم ابرام هذه الاتفاقية في 1981/02/27 والتي اقرت بوضوح أهمية التكامل الاقتصادي لتعزيز التنمية العربية

وتحقيقا أما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين الجامعة العربية في الشئون الاقتصادية والمالية بما في ذلك تسهيل وتوسيع نطاق التبادل التجاري في مجالات الزراعية والصناعية والخدمات المتعلقة بها، ومن خلالها تم الاتفاق على مجموع من الأهداف من بينها: (بن عدة، 2021، صفحة 09)

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وفقا للأسس الاتية.
- تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الاعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية.
- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.
- تحديد السلع والمنتجات المشار اليها بالفقرات 1،2،3 في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة أو تلك التي يقررها المجلس.
- الربط المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها. (جامعة الدول العربية الأمانة العامة,، صفحة 02)
- تيسير التمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل
- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.
- الاخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.
- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها.
- التوزيع العادل للمنافع والاعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

المطلب الثاني: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى احدى اهم الخطوات العربية نحو إعادة بعث التكامل الاقتصادي العربي من جديد خاصة بعد تعثر معظم المحاولات السابقة، كون هذه المنطقة تميزت عن المحاولات السابقة ببرنامج تنفيذي يحدد الواجبات وعلى أساس واقعي من قبل عديد من الدول العربية، وبذلك أصبحت الية مهمة للرفع من حجم المبادلات التجارة بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقيات وفي هذا المطلب سنتطرق إلى اهم العناصر في هذه الاتفاقية.

أولا: نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

يعتبر إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من اهم الإنجازات في مسيرة العمل العربي المشترك. (حسين، 2011، صفحة 95)

وتمثل أيضا مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها احياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير ناجح. (عمرحساني، 2019، صفحة 131)

المتمثل في المعاهدة الدفاع المشتركة والتعاون الاقتصادي، واتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت، اتفاقية انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، انشاء السوق العربية المشتركة، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وقد جمعت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بين الاهداف التنموية والتجارية، بالإضافة إلى اتسامها بالمرونة، وإمكانية تحقيق منطقة تبادل حر، يساهم في إقامة اتحاد جمركي. وقد توصلت الدول العربية إلى وضع برنامج تنفيذي لهذه الاتفاقية. (صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2005، الصفحات 2-5)

ثانيا: البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تنفيذ لقرار القمة العربية في جوان 1996 (النيل، 2003)

وهذا قرار بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية. بناء عليه اتخذ المجلس القرار رقم 1317 في فيفري 1997، بإقرار منطقة تجارة حرة، وفقا لبرنامج تنفيذي وزمني اعتبار من بداية 1998 على مدى عشر سنوات، وقد تم تقليص المدة إلى 7سنوات وذلك في اجتماع عمان 2001، الذي اقر فيه تعديل التخفيض في الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر

المماثل المفروضة على السلع العربية إلى 20%لسنتي 2004و2005،وذلك بعد ان كانت نسبة التخفيض التدريجي 10%سنويا. (صندوق النقد العربي، 2002، الصفحات 190-189)

أما عن قائمة السلع العربية المعفاة فقد نصت عليها المادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري. (جامعة الدول العربية الأمانة العامة، 1981)

- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في نطاق البرنامج لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى مهما يكن.
- مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يخص بإجراء الوقاية والدعم والاغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- تحديد أسلوب المتابعة والتنفيذ وفض أي منازعات تنشا عند تطبيق من خلال لجان متخصصة. (حملاوي، 2014، صفحة 414)
- السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولى أو بعد احداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.
- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الاولي أو شكل المناسب لها في عملية التصنيع.
- السلع نصف المصنعة الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس إذا كانت تدخل في انتاج السلع الصناعية.
- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأ في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.
- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقواعد المعتمدة من المجلس.
- ويستثنى من الاعفاء:
- السلع التي لا تخضع للإعفاء بعد تحديد الرزنامة الزراعية السلع والزراعية التي ترغب كل دولة في ادراجها ضمن الرزنامة إلى غاية الانتهاء من تنفيذ (لكن تم العمل بها حتى 2010).
- المواد المحظورة استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو صحية أو امنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري. (جامعة الدول العربية الأمانة العامة، 1981، صفحة 15)
- منتجات المناطق الحرة، حتى وان استوفت قواعد المنشأ العربية، وذلك تنفيذ لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم(1984) في دورته العادية رقم (93) بتاريخ 2014/02/13

يعود ذلك لعدم وجود قواعد عربية تفضيلية للمنشأ، بالتالي هناك تخوف من دخول منتجات المناطق الحرة، إلى الأسواق المحاية للدول الأعضاء وحصولها على الاعفاء الجمركي أو منافسة البضائع المحلية حال دخولها الأسواق الوطنية، نظرا لما لها من امتيازات استثمارية تعزز تنافسيتها. (صندوق النقد العربي، 2002، صفحة 188)

ثالثا: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تهدف الدول العربية من خلال هذه الاتفاقية الى:

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية.
- تعزير المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية. (موسى ر.، 2014، صفحة 61)
- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا. (تواتي على ، 2008، صفحة 187)
- تطوير السياسات النقدية والمصرفية لتمويل الفعاليات التجارية.
- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية. (دحماني ، دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضمان الامن الغذائي العربي، 2017)
- الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمي. (عاشور، 2022/2021، صفحة 77)

رابعا: انضمام الجزائر للمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

قامت الجزائر بالمصادقة على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في اوت 2004، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2004، صفحة 05)

وقدمت الجزائر بملف الانضمام للمنطقة لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 2008/12/31، وابتداء من 2009/01/01. (دحماني و دربال ، اثر انضمام الجزائر الى منطقة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، ، 2017، صفحة 185)

شرعت البلدان العربية الأخرى الأعضاء في المنطقة في منح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية من الفتح /مارس 2009. (عثمان و عية ، 2011، صفحة 119)

تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير ومتابعة البرنامج التنفيذي، التي تعمل بالتنسيق مع نقط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة وكذا الأمانة العامة للجامعة العربية.

تتولى" لجنة التقييم والمتابعة "التي تم انشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (والتي تضم إضافة إلى القطاعات المعنية جمعيات ارباب العمل) متابعة المنطقة العربية الحر. (وزارة التجارة الجزائرية، منطقة التبادل الحر. (وزارة التجارة الجزائرية)

هذا الاتفاق من شانه ان يسمح للجزائر بتنويع مواردها إلى جانب اعتبار المنطقة العربية سوقا مهمة بالنسبة للجزائر، ولعل اهم الأهداف المتوخاة من هذا الانضمام ما يلي:

- تنويع مزودي الجزائر من السلع، وولوج المنتجات الجزائرية خارج المحروقات من النفط والغاز —السوق العربية، والرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات.
- التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وتشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من والى الجزائر، وتحفيز الشراكة البينية ضمن الفضاء العربي، فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية، وخدمات استقرار الأسعار ووفرة العرض.
- تجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع التبادل البيني. (زيرمي، 2016، صفحة 201)

المطلب الثالث: اتفاقية اغادير والمنطقة الحر.

في سياق العمل الاقتصادي العربي انشات الدول العربية اتفاقيتين للتجارة الحرة، شملت الأولى تقريبا كل الدول العربية وأطلق عليها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في حين ضمت الثانية الدول العربية المتوسطة، وسميت اتفاقية الحرة العربية المتوسطية "اتفاقية اغادير".

أولا: نشأة اتفاقية اغادير.

تم التوقيع على الاتفاقية في الرباط بالمغرب في 25 فيفري 2004، ودخلت حيز التنفيذ في 2006/07/06 بعد الانتهاء من إجراءات التصديق في الدول الأربعة (المغرب، تونس، مصر، الأردن) وبدا التنفيذ الفعال لاتفاقية في 27 مارس 2007 عقب اخطار المعابر الجمركية للدول الموقعة بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

لم تكن العضوية محصورة على تلك الدول فقط، بل تركت حرية الانضمام لكل الدول العربية عضو في GAFTA وتربط مع الاتحاد الأوربي باتفاقية شراكة، أو اتفاقية التجارة الحرة.

أن طلب الانضمام لهذا الاتفاقية يتم بموافقة جميع الأطراف في لجنة وزراء الخارجية، وتلتزم الدول المنضمة بتنفيذ كافة الالتزامات السارية عند انضمامها. يمكن للجنة وزراء الخارجية، في إطار التشاور

تحديد فترة زمنية لتفكيك الرسوم الجمركية لسلع تلك الدولة على أساس المعاملة بالمثل (المادة 30. (عاشور، 2022/2021، صفحة 77)

وافقت لجنة وزراء التجارة الخارجية لدول الاتفاقية من الناحية الفنية على انضمام لبنان وفلسطين خلال اجتماعها بالقاهرة في 2016/04/03، كما وافقت لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء على انضمامهما خلال اجتماعها بسلطنة عمان في 2017/03/27، واوصت بان يتم استكمال برتوكول الانضمام وفق نصوص البروتوكول الإضافي حول انضمام دول جديدة. وقد تم التوقيع على وثقتي انضمام لبنان وفلسطين لاتفاقية اغادير، بتاريخ 2020/03/04. بالقاهرة خلال اجتماع لجنة وزراء الخارجية. (الوحدة الفنية لاتفاقية اغادير)

ثانيا: المنطقة الحرة في الجزائر.

نتيجة أهمية المناطق الحرة وما حققته من تنمية في عدة دول العالم فقد تبني المشروع الجزائري نظام المناطق الحرة، اول مرة في القانون رقم 79-07 المتضمن قانون الجمارك المعدل و المتمم فالمشروع الجزائري كان قد اعتمد نظام المناطق الحرة عام 1993، ثم تخلى عنه سنة 2006، ثم عاد لأحيائه في سنة 2022، بموجب القانون 15-22 فاعتمده من جديد، وفي بيان اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي الخاص بمشروع قانون المالية لسنة 2023، المنعقد بتاريخ 9 اكتوبر2022 امر الرئيس الجمهورية باستحداث مناطق الحرة، في كل من تندوف، تيميا وين، تينزواتين، وطالب العربي، بما يساعد على تحقيق مرونة اقتصادية مع الترخيص للمصدرين، في اطار التبادل الحر، بتصدير المواد غير الاستهلاكية المنتجة محليا كالمواد البلاستيكية ومشتقاتها، بناء على قائمة تحددها وزارة التجارة، وكذا تصدير الفائض من الإنتاج الصناعي الوطني مع التصريح الجمركي. (مشتي، 2023، الصفحات 650-665)

ثالثا: أسباب قيام منطقة حرة في الجزائر.

- دافع التضخم والبطالة.
- دافع ترقية الصادرات وتوفير العملة الأجنبية.
- دافع نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. (مداحي و اوسرير، 2020، صفحة 188)

المطلب الرابع: تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي.

أولا: تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

اكتسب التعاون العربي بعدا جديدا بدخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ اعتبارا من 14 أكتوبر 2019، حيث أصبحت الاتفاقية سارية في حق خمس دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، ودولة الامارات العربية المتحدة، كما قامت سلطنة عمان بالتصديق على الاتفاق، وقد شجع ذلك مملكة البحرين لتتقدم بجداول التزامات للانضمام إلى الاتفاقية، لتكون بذلك الدولة الثالثة عشر التي تقدم جدول التزاماتها، وقد عقدت لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية اجتماعاتها، حيث وافقت على خطة عمل لتفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لتمكن الاستفادة القصوى من هذه الاتفاقية. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2022، صفحة 213).

الجدول رقم (01) موقف الدول العربية فيما يخص اتفاقية التجارة في الخدمات

الموقف الدول	الدول
دول صادقت على اتفاق التجارة في الخدمات وانضمت للاتفاق	السعودية-مصر-الأردن-عمان-الامارات.
دول تقوم بإنهاء إجراءات الانضمام للاتفاق وقامت بتقديم جداول التزاماتها	المغرب-قطر-الكويت.
دول راغبة في الانضمام ولم تتقدم بجداول التزاماتها	البحرين.

المصدر: (2022، التقرير الاقتصادي العربي الموحد)

ثانيا: تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول.

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الركيزة الأساسية لتحرير التجارة السلعية بين الدول العربية، وقد ظهرة أهميته التقارب الجغرافي خلال جائحة كوفيد-19 وعمليات الاغلاق التي ترتبت عليها، الا ان كان هناك حرص من متخذي القرار في الدول العربية على ضرورة استمرار العمل، فقد واصلت "لجنة التنفيذ والمتابعة" عقد اجتماعاتها لمتابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومناقشة اية عقبات قد

تواجه الصادرات العربية في اطار المنطقة وكذلك الاطلاع على التقارير القطرية لتطبيق احكام المنطقة وكذلك على تقرير الخاص في العقبات التي تواجه عملها في الاشراف على اللجان والفرق المنبثقة عنها، حيث انتهت اللجان المستحدثة الخاصة بتطوير الاطار التشريعي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من عملها وستعرض الملاحق الأربع الخاصة بتسهيل التجارة والقيود الفنية والملكية الفكرية والقيود الفنية على التجارة على الدورة 110 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد واتخاذ ما يراه مناسبا، علما بان تكون كافة الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي الزامية وان يتم دخولها حيز النفاذ بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اسوة بالبرنامج التنفيذي ذاته، كما تم اعتمده الية المعالجات التجارية واصدر قرارا بان تطبق بشكل الزامي اعتبارا من 2025/01/01 وذلك بقرار في دورته 108. (صندوق النقد العربي ، 2022، صفحة 21)

ثالثا: التعاون الجمركي.

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (96) بتاريخ 2015/09/03 على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية ويجدر الإشارة إلى ان عام 2020 شهد توقيع جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية ودولة قطر، المملكة العربية السعودية، كما اودعت وثائق التصديق كل من المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، دولة قطر وجمهورية مصر العربية، وينظر ان يبلغ عدد الدول المصدقة عليها سبع دول لتدخل حيز النفاذ. (صندوق النقد العربي ، 2022، صفحة 919)

المبحث الثاني: أهم الاتفاقيات التجارة بين الجزائر والدول العربية.

نعيش في مرحلة تطور خلالها التجارة الدولية تطورا كبيرا بفضل تسارع الدول لإنشاء التكتلات الاقتصادية أو ما يعرف بالإقليمية التجارية أو الاتفاقيات التجارية ومحاولات للاندماج في نظام التجاري المتعدد الأطراف، وضمن هذا النظام العالمي توجهت العديد من الدول والحكومات المتقاربة في المنهج الاقتصادي والبعد الجغرافي إلى الولوج في تكتلات اقتصادية واتفاقيات تجارية، والجزائر كغيرها من الدول العالم عملت على ابرام العديد من الاتفاقيات الثنائية وغيرها.

المطلب الأول: الاتفاقية التفاضلي بين الجزائر وتونس.

أبرمت كل من الجزائر وتونس اتفاقية تجارية تفضيلية فيما بينهم جاءت سعيا من كلا الدولتين في تطوير العلاقة الثنائية في المجالين الاقتصادي والتجاري، ودعم وتوسيع المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ومن خلال هذا المطالب سنتعرف على اطارها القانوني ومجال تطبيق هذه الاتفاقية.

أولا: الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس.

تم التوقيع على الاتفاقية التجارية بين الجزائر وتونس بتاريخ 2008/12/04، ثم المصادقة عليها ب تاريخ11 /2010/01، ودخلت حيز التنفيذ في 2014/03/01، ويهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، ويتضمن اعفاء المنتوجات ذات المنشأ الجزائري والتونسي الواردة في القائمتين الملحقتين بالاتفاق من كافة الحقوق والرسوم الجمركية مع اشتراط النقل المباشر لهذه المنتوجات. (بوبلي و بن عبد لعزيز، 2021، صفحة 195)

ثانيا: مجال تطبيق الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس.

نصت احكام هذه الاتفاقية على جدولة زمنية من المعالم الجمركية والمرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل كما يلي: (رشاش، 2023، الصفحات 137-138)

1. **المنتوجات الصناعية المتبادلة:** المنتوجات ذات المنشأ الجزائري: تتمتع كل المنتوجات ذات المنشأ الجزائري والتي تم ادراجها في القائمة "ت" الملحة بهذا الاتفاق بالإعفاء التام من كافة المعالم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها التراب التونسي.
2. **المنتوجات ذات المنشأ التونسي:**
   - **القائمة الأولى:** القائمة –ج1-تتمتع بالإعفاء التام من المعالم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر عند دخولها التراب الجزائري، وهي نفس قائمة المنتوجات الأوروبية التي تتمتع بهذه الإعفاءات عند دخولها السوق الجزائرية.
   - القائمة الثانية: -القائمة ج 2-تتضمن المنتجات الصناعية ذات المنشأ التونسي والتي تتمتع بتخفيضات بنسبة 40%من المعالم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها التراب الجزائري، وهي نفس قائمة المنتوجات الأوروبية التي تتمتع بهذه الإعفاءات عند دخولها السوق الجزائرية.

- منح تخفيضات إضافية على القائمة الثانية وذلك بعد سنة من دخولها هذا الاتفاق حيز التنفيذ.
- كما تم مواصلة المفاوضات لمنح تخفيضات جمركية إضافية لبقية السلع التونسية التي لم تشملها بعد الامتيازات التعريفية بعد سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

3. المواد الفلاحية:

- منح إعفاءات في إطار حصص تعريفة سنوية لقائمتين من السلع التونسية والجزائرية الواردتين في البروتكول (رقم 02الملحق) بالاتفاق.
- دخول بقية المنتوجات الفلاحية والفلاحية المصنعة إلى السنة الخامسة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- تم الاتفاق على تطبيق قواعد المنشأ الاورومتوسطية على ان يقتصر تراكم المنشأ على التراكم الثنائي دون سواه.

المطلب الثاني: اتفاقية التعاون الثنائية بين الجزائر والأردن.

ان الحكومة الأردنية والحكومة الجزائرية المشار اليها فيما يلي بالطرفين المتعاقدين. رغبة منهما في تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلق الشروط الملائمة لتطوير الحركة التجارية بين البلدين وهذا ما سنتطرق اليه في مطلبنا هذا الإطار القانوني للاتفاق واهم ما جاء فيه.

أولا: الإطار القانوني لاتفاقية

واقع الجزائر والأردن في 4/3ديسمبر2022 على تجديد اتفاقية التعاون والشراكة وجرى التوقيع في العاصمة (الجزائر) بحضور الرئيسين، حيث تم تمديد فترة إلى 2023-2025 لمشاريع التعاون والأنشطة بين البلدين، كما تعتبر الأردن شريك سادسا للجزائر. (الجريدة الرسمية، العدد 16، 2022)

ثانيا: أهم ما نص عليه الاتفاق:

- تفعيل اليات التعاون الثنائية بين البلدين.
- ترقية المبادلات التجارية ورفع حجم الاستثمارات البينية.
- توسيع التعاون ليشمل قطاعات أخرى (اقتصادية واستثمارية وتجارية).
- التعاون المشترك لدعم الجامعة العربية.
- حيث تم تأكيد على أهمية استغلال الفرص والامتيازات التي يوفرها المناخ الجزائري.
- نتشيط الشركات الأردنية بقوة في السوق الجزائري.

- توفير فرص لتطوير الشراكة في المجالات الصناعية والتكنولوجيا. (القدس العربي، 2022)

المطلب الثالث: الجزائر ومصر.

في يناير 2022 اتفق الطرفان على إعادة تفعيل اللجنة المشتركة العليا بين البلدين، وزيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري بينهما، على كافة، وأكدا حرصهما على مواصلة العمل على تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين وزيادة معدلات التبادل التجاري، وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات في مختلف المجالات بما يدعم جهود الدولتين في تحقيق التنمية والرخاء، وزيادة معدلات التبادل التجاري، وتحسين أداء الاقتصاد.

في مارس 2022 تم تشكل مجلس رجال الأعمال المصري-الجزائري في إطار الحرص على تعزيز حركة التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة والتعاون الصناعي بين البلدين خلال المرحلة المقبلة. (الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك مصر.

1. أهداف الاتفاقية:

- دعم وتعزيز التعاون بين المنتجين الصيدلانيين بين البلدين، بغرض تعميق المبادلات وإقامة علاقات الشراكة.
- الغاء قاعدة 51/49 بالمئة باستثناء القطاعات الاستراتيجية.
- التحرر من الريع الريف، وذلك من خلال زيادة تنافسية الإنتاج الوطني.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات من اجل اقتصاد متنوع.
- انشاء خط ملاحي مباشر يربط بين الجزائر ومصر، بهدف خفض التكاليف الشحن وتنمية الصادرات. (جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة صناعة و الإنتاج الصيدلاني)

الجدول رقم (02) تطور الميزان التجاري بين البلدين خلال الفترة جانفيديسمبر2019-2020

بيان	جانفي-ديسمبر 2019	جانفي-ديسمبر2020	معدل التغيير
صادرات مصرية	584.516	559.578	%-4.27
الصادرات دون المحروقات	583.5	558.59	%-4.21
الواردات المصرية من الجزائر	216.59	188.033	-13.19 %
حجم التجارة	801.106	747.611	%6.67-
الميزان التجاري	367.92	371.54	%0.98+

المصدر: (2016، دليل المصدر المصري للسوق الجزائري) **القيمة بالمليون الدولار**

المطلب الرابع: الاتفاقية التجارية مع دول الخليج (قطر الكويت).

ان العلاقات الدبلوماسية، والاقتصادية والسياسية الجيدة بين الجزائر والبلدين (قطر والكويت) ساعدة الجزائر على قيام اتفاقيات تجارية مع هذين البلدين (قطر والكويت) ومن خلال هذا المطلب سنتعرف عل اتفاقية النقل البحري التجاري والموانئ بين قطر والجزائر واتفاقية الثنائية بين الجزائر والكويت.

أولا: اتفاقية النقل البحري التجاري والموانئ بين دولة قطر ودولة الجزائر.

1. وقع كل من الطرفان على هذه الاتفاقية في 2016/11/24، بالجزائر، ورغبة منهما في تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وارساء أسس التعاون المشترك في المجال البحري بغية تنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري بينهما واستخدام موانئهم وأساطيلها البحرية الوطنية بهدف تحقيق التنمية المشتركة لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين وقد اتفقتا على ما يلي:

2. **أهداف الاتفاقية:**

تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- تكثيف مساهمة الطرفين المتعاقدين في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.
- إرساء وتمنية سبل التعاون والتنسيق بين طرفي الاتفاقية في عمليات النقل البحري.
- العمل على إزالة كل العوائق ومنح التسهيلات التي من شأنها تنمية وتطوير عمليات النقل البحري بين البلدين.

- التنسيق والتعاون في مجال التدريب والتأهيل وإصدار الشهادات للعاملين في مجال النقل البحري والموانئ وتبادل الخبرات.
- التعاون في مجال إدارة وتشغيل وبناء وصيانة وإصلاح السفن.
- التعاون في مجال مكافحة التلوث وحماية البيئة البحرية وتنسيق عمليات التفتيش والبحث والانقاذ وتبادل المعلومات بين الطرفين المتعاقدين من أجل تعزيز ورفع مستوى السلامة البحرية على متن سفن الطرفين المتعاقدين.
- التنسيق والتعاون في مجال الأمن والسلامة البحرية وأمن السفن والمرافق المينائية.
- توحيد وتنسيق المواقف في المحافل والهيئات الإقليمية والدولية.
- رفع مستوى التعاون في مجالات تيسير واستغلال الموانئ.
- رفع مستوى التعاون بين متعاملي قطاعي النقل البحري والميناءين لكلاً الطرفين المتعاقدين.
- تبادل المعلومات المتعلقة بالتشريعات البحرية المينائية بين الطرفين المتعاقدين.

ثانيا: التعاون التجاري بين الجزائر والكويت .

تسعى كل من دولة الجزائر ودولة الكويت إلى تقوية التعاون الاقتصادي في المجالات الاقتصادية، والطاقية، والتجارية وفي هذا السياق تم الاتفاق في نهاية سبتمبر 2021، بالجزائر على "تنشيط اللجنة المشتركة والتبادل الاقتصادي التجاري" وتم مؤخرا انشاء مجلس اعمال جزائري كويتي وتنظيم زيارة لمتعاملين كويتيين إلى الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2022، كما استعرض في المجال التجاري سبل تعزيز وتطوير العلاقات التجارية وافاقها المستقبلية من خلال تنظيم معارض في كل من الجزائر والكويت.

- **أهمية الاتفاق:**

1. إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الكويتية في الساحات التجاري الكبرى.
2. رفع الصادرات الجزائرية في مختلف المجالات الغذائية والفلاحية التي يطلبها السوق الكويتي.
3. تبادل الخبرات بين البلدين في مجال تجارة المحروقات وخلق الشركات متبادلة المنفعة في إطار قانون المحروقات الجديد (يومية إخبارية وطنية).

المطلب الخامس: العلاقة التجارية الثنائية بين الجزائر وموريتاني.

تشهد العلاقة الجزائرية الموريتانية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا على عدت مستويات اقتصادية وتجارية وثقافية. ولتعزيز علاقاتها التجارية ورفع حجم المبادلات التجارية فيما بينها إقامة عدة اتفاقية من بينها فتح خط بحري بين البلدين.

أولا: سعى كل من الجزائر وموريتنا على تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية ومن اجل تطوير علاقتهما تم الاتفاق على فتح معبر بري تجاري بين البلدين في 2018، حيث باتت السفن الشحن الجزائرية تنقل البضائع إلى نواكشوط ومنها إلى أسواق غرب افريقيا ومن بين اهداف هذه الاتفاقية تم تأسيس منطقة امنية واقتصادية بين ولايتي تندوف فالجزائر وتيرس زمور الموريتانية في 2021/04/02. (الجزيرة نت، 2021)

أما في 2022/09/15 تم التصديق على البروتكول تنفيذ بين البلدين من شان تعزيز الشراكة الاقتصادية ورفع نسبة وتيرة التبادلات التجارية بين المؤسسات الاقتصادية كل من الجزائر وموريتانيا (جريدة النهار اونلاين) كما اتفق أيضا على فعلية المجلس الأعمال الجزائري الموريتاني، من شانها نقلة نوعية في مجال التعاون والشراكة الاقتصادية والتجارية، وتخص هذه الاتفاقية قطاعات النقل، الصناعة، ميكانيك، مواد التجميل، صناعات التغذية، مجالات التسويق

كما سيسمح هذا الاتفاق المبرم بين الطرفين في مجال التعاون بقطاع صناعة السيارات وبإطلاق اول سيارة جزائرية الصنع "كيا" الجزائرية وسيتم تسويقها بموريتانيا.

ثانيا: بعض القرارات التي تناولها الاتفاق:

- تنظيم معرض كبير للمتوجات الجزائرية.
- تسهيل الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا.
- وضع آليات رقمية لمتابعة المسائل المتعلقة بتسريع عملية التصدير من الجزائر إلى موريتانيا تحفيز الحقوق الجمركية بين البلدين.

المبحث الثالث: تطورات التجارة العربية البينية عموما والجزائرية–العربية خصوصا

شهدت التجارة بين الدول العربية تطورا موازيا إلى حد ما لحركة تطور التجارة العربية الخارجية، حيث تتميز التجارة العربية البينية بالتركيز الشديد في كل من الصادرات والواردات على مختلف السلع والخدمات، والهدف منها رفع حجم ومستوى العلاقات الاقتصادية العربية. والجزائر واحد من الدول تسعى إلى تطور اقتصادها ورفع حجم المبادلات التجارية العربية البينية.

المطلب الأول: تحليل تطور التجارة العربية البينية بين 2014-2022.

ترتكز التجارة العربية البينية أساسا على الصادرات والواردات لمختلف السلع والخدمات، ومن خلال هذا المطلب سوف نوضح تطورات التجارة العربية البينية خلال الفترة 2014-2021، وذلك من خلال محورين منفصلين: إجمالي الصادرات والواردات العربية، والصادرات والواردات على مستوى التجمعات العربية.

الفرع الأول: تحليل تطور معطيات الصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة 2014-2021

تساعدنا معطيات الجدول الموالي في تتبع مجريات الصادرات العربية والواردات العربية البينية، وذلك كنسبة من إجمالي صادرات وواردات هذه الدول مع بقية شركاءها التجاريين.

الجدول رقم (03): أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة (2014-2021)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
متوسط التجارة البينية العربية	119.4	105.5	102.9	105	112.6	112.8	95.8	112.5
الصادرات البينية العربية	116.1	103.5	96.1	108.5	112.2	113.1	98.8	113.9
الواردات البينية العربية	122.6	106.5	98.7	102.9	113.1	112.5	92.8	111.2

المصدر: (احصائيات صندوق النقد العربي واحصائيات نشرة الضمان والاستثمار، 2018-2021)

من الجدول اعلاه نلاحظ أن:

- نتيجة لتبعيات الأزمة المالية التي شهدها العالم، وتراجع أسعار النفط وبعض المواد الأولية خلال عام 2014، وبعض التطورات الداخلية للدول المنطقة، ظهرت بعض الآثار السلبية على أداء التجارة السلعية البينية العربية، وانخفضت انخفاضا ملموسا، سواء في قيمة التجارة العربية البينية أو بالنسبة للصادرات والواردات البينية.

- فلقد بلغ متوسط التجارة العربية البينية حوالي 119.4 مليار دولار، أما بالنسبة لكل من الصادرات والواردات البينية فقد بلغت حوالي 116.1 مليار دولار و122.6 مليار دولار على التوالي، ومع استمرار تأثير التطورات الداخلية السياسية والأمنية خاصة لبعض الدول العربية، شهدت التجارة السلعية العربية البينية انخفاضا تدريجيا خلال الفترة 2015-2016، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات البينية، فبالنسبة للصادرات البينية انخفضت من 103.5 مليار دولار خلال سنة 2015 إلى 96.1 مليار دولار خلال سنة 2016.
- ونظرا للتحسن الطفيف في مستوى نمو الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط وأسعار بعض السلع فيما بعد، فقد انعكس هذا إيجابيا على حجم التجارة العربية البينية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات البينية من 96.1 مليار دولار سنة 2016 إلى 108.5 مليار دولار سنة 2017، أما بالنسبة للواردات فقد سجلت حوالي 98.7 مليار دولار سنة 2016 و102.9 مليار دولار على التوالي في سنة 2017. وبالتالي فقد بلغ متوسط التجارة العربية البينية ما نسبته 105 مليار دولار سنة 2017. (احصائيات صندوق النقد العربي واحصائيات نشرة الضمان والاستثمار، 2018-2021)
- ثم تواصل التحسن خلال الفترة (2018-2019) كنتيجة لتحسين حركة التجارة والتبادل التجاري بين الدول العربية. فلقد لاحظنا ارتفاعا طفيفا جدا في حصة الصادرات حيث سجلت ما قيمته 112.2 مليار دولار خلال 2018 113.1 مليار دولار خلال 2019 مقارنة بالعام السابق، أما الواردات البينية فقد ارتفعت أيضا لتصل إلى 113.1 مليار دولار عام 2018 ثم انخفضت إلى 112.5 مليار دولار عام 2019. وعلى صعيد متوسط التجارة العربية البينية زاد ليصل إلى حوالي 112.6 مليار دولار و112.8 مليار دولار سنة 2018 و2019 على التوالي. (احصائيات صندوق النقد العربي واحصائيات نشرة الضمان والاستثمار، 2018-2021)
- قلبت جائحة كوفيد-19 اقتصادات العالم بأسره رأسا على عقب، فلقد عطلت سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج وقيدت تدفق السلع والمنتجات، هذا ما أثر سلبا على أداء التجارة العربية البينية، حيث سجلت انخفاضا ملموسا في كل من الصادرات والواردات البينية، حيث بلغ كل منهما 98.8 مليار دولار و92.8 مليار دولار سنة 2020، وبالتالي انخفضت قيمة التجارة العربية البينية إلى

متوسط بلغ 95.8 مليار دولار سنة 2020. (احصائيات صندوق النقد العربي واحصائيات نشرة الضمان والاستثمار، 2018-2021)

- أما خلال سنة 2021 كانت قد شهدت تحسنا في أداء التجارة العربية البينية، وذلك نتيجة للتخفيف النسبي للقيود التي قد فرضت لمواجهة أزمة كوفيد-19، ما أدى إلى تحسن حركة التجارة بين الدول العربية.
- ساهم في هذا التحسن كذلك الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، وكذلك آثار بدء تعافي الأنشطة الاقتصادية وآثارها على زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة متوسط التجارة العربية البينية لتصل إلى حوالي 112.5 مليار دولار. كما سجلت زيادة في كل من الصادرات والواردات البينية اتبلغ بنحو 113.9 مليار دولار و 111.2 مليار دولار سنة 2021. (احصائيات صندوق النقد العربي واحصائيات نشرة الضمان والاستثمار، 2018-2021)

الجدول رقم (04): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية (2014-2021)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الصادرات العربية إلى اجمالي الصادرات العربية	9.7	12.0	12.8	11.9	10.3	11.1	13.1	11.0
نسبة الواردات البينية العربية إلى اجمالي الواردات العربية	13.0	13.0	13.0	13.0	13.7	13.1	12.4	13.7

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2014-2021)

من الجدول اعلاه نلاحظ

- وعلى صعيد مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول، نلاحظ أن نسبة الصادرات العربية البينية إلى اجمالي صادرات الدول العربية منخفضة نوعا ما، حيث قدرت بـ 9.7% في سنة 2014، ويعود هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها: الأزمة الاقتصادية العالمية وما ترتب عنها من آثار سلبية على اقتصادات العربية، بسبب انخفاض إيرادات النفط، وتحوط البنوك في منح التسهيلات المصرفية لممارسة الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع العمرانية ومشاريع البنى التحتية وشكلت نسبة الواردات العربية في الواردات الاجمالية العربية ما نسبته 13.0 % في سنة 2014، مسجلة انخفاضا مقارنة بالعام الماضي. (صندوق النقد العربي، 2014-2021)
- أما بالنسبة للفترة بين 2015-2017 فإننا نلاحظ ارتفاعا وتحسنا في حصة الصادرات العربية البينية في اجمالي الصادرات العربية مقارنة بالعام السابق حيث ارتفعت ارتفاعا طفيف في 2015-2016 لتصل حوالي 12.0 % و12.8 % على التوالي ثم نلاحظ انها انخفضت قليلا سنة 2017 حيث بلغت نسبة الصادرات العربية البينية إلى اجمالي الصادرات العربية لتصل 11.9 % ويرجع هذا التحسن في تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى وانضمام بعض الدول العربية لها. (صندوق النقد العربي، 2014-2021)
- بينما حافظت الواردات العربية البينية على نفس الحصة خلال هذه الفترة حيث بلغت كل من الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية ما نسبته 13.0 % في سنة 2015 و13.0 % في سنة 2016 و13.0 % سنة 2017.
- وفيما يخص الصادرات العربية البينية من اجمالي الصادرات العربية فقد شهدت انخفاضا حيث بلغت نسبتها حوالي 10.3 % سنة 2018 مقارنة بالصادرات العربية البينية لعام 2017، حيث بلغت حوالي 11.9 %.
- بينما زادت حصة الواردات العربية البينية، حيث سجلت نحو 13.0 % سنة 2017 و13.7 % سنة 2018،
- كما تشير احصائيات 2019 أن هناك تحسن طفيف في نسبة الصادرات العربية البينية في اجمالي الصادرات العربية مقارنة بالسنة السابقة لها، حيث بلغت نسبتها حوالي 11.1 % سنة 2019

مقارنة بنسبة 10.3 % سنة 2018، أما بنسبة للواردات العربية البينية فقد بلغت حوالي 13.1 % سنة 2019 حيث نلاحظ انها انخفضت بشكل بسيط مقارنة بسنة 2018 .

- لاحقا خلال سنة 2020 نلاحظ انتعاشا في حصة الصادرات العربية البينية في إجمالي الصادرات العربية، حيث سجلت ارتفاعا ملموسا لتصل إلى حوالي 13.1%، ثم تعود لتتراجع نسبتها في سنة 2021 حيث بلغت حصة الصادرات العربية البينية في اجمالي الصادرات العربية 11.0 % مقارنة بسنة 2020 حيث بلغت 13.1 %.
- أما من جانب الواردات فقد تراجعت حصة الواردات العربية البينية في اجمالي الواردات العربية لتبلغ نحو 12.4 % سنة 2020 ويعزى ذلك إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 وما أسفرت عنه من حالات إغلاق عدد كبير من الأسواق العربية، ثم ارتفعت في سنة 2021 لتصل حوالي 13.7 % سنة 2021.

الفرع الثاني: تطور معطيات التجارة العربية على مستوى التجمعات العربية.

شهدت الصادرات البينية لمعظم التجمعات العربية خلال عام 2014 زيادة في صادراتها البينية بنسبة متفاوتة، فقد ارتفعت الصادرات البينية للمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 7.2 في المائة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 6.3 %. بينما تراجعت الصادرات البينية لدول اتفاقية اغادير بنسبة بلغت حوالي 13.5 % خلال عام 2014 مقارنة مع العام الماضي. وفيما يخص الصادرات البينية في اجمالي الصادرات لهطه التجمعات، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات البينية لكافة التجمعات، فيما عدا دول اتفاقية أغادير والتي سجلت تراجعا لتصل إلى حوالي 20.6 % مقارنة مع نسب العام الماضي. (صندوق النقد العربي، 2014-2021)

وفيما يتعلق بالسنتين 2015-2016 شهدت هذه الفترة انخفاضا في الصادرات البينية في كل التجمعات حيث بلغت نسبة صادرات منطقة التجارة الحرة العربية حوالي 10.9 % ومجلس التعاون الخليجي العربية سجلت حوالي3.4.%، ودول اتفاقية اغادير سجلت حوالي 4.3 % على التوالي سنة 2015 أما فيما يخص سنة 2016 استمر الانخفاض أيضا في كل التجمعات حيث بلغت نسبة الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حوالي 11.1 % ومجلس التعاون الخليج العربية سجلت حوالي 8.1 % وأخيرا دول اتفاقية اغادير بلغت حوالي 8 % سنة 2016. وفي جانب تطور الأهمية النسبية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد تراجعت هي أيضا في حصة الصادرات البينية كل التجمعات سابقة ذكر.

أما فيما يخص الفترات 2017-2018-2019 شهدت تحسن في صادراتها البينية في كل التجمعات العربية خلال هذه الفترة حيث سجلت منطقة التجارة الحرة العربية بنحو 10.5 % سنة 2017 بينما زادت سنة 2018 بنحو 1.6 % و0.6 سنة % سنة 2019، أما فيما يتعلق بدول مجلس الخليج العربية ارتفعت بحوالي 9.5 % سنة 2017 و4.4 % سنة 2018 و2.4 % سنة2019، أما بنسبة لدول اتفاقية اغادير ارتفعت بنحو 9.3 % سنة 2017 و54.4 % سنة 2018 و24.0 % سنة2019 على التوالي. في حين شهدت تراجعا في كل التجمعات العربية سنة 2020 حيث انخفضت الصادرات البينية للمنطقة التجارة الحرة العربية بنحو 17.1 % بينما مجلس دول الخليج سجلت نحو 23.4 %، كما تراجعت نسبة دول اتفاقية اغادير حوالي 12 %.

وفيما يخص نصيب التجارة البينة في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات العربية، سجلت التجارة البينة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أكبر حصة خلال سنة 2020. هذا ولا تزال الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي دول اتفاقية اغادير عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية.

ارتفعت الصادرات البينية في كل من التجمعات العربية خلال عام 2021، فقد زادت الصادرات البينية لكل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة قدرها 15.3 %، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحوالي 13.4 %، ودوا اتفاقية أغادير بنسبة بلغت 8.0 %. وفيما يخص تطور نسبة البينية مساهمة الصادرات في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد تراجعت خلال عام 2021 تلك النسبة بكافة التجمعات العربية. (صندوق النقد العربي، 2014-2021)

الجدول رقم (05): مساهمة التجمعات العربية في إجمالي التجارة العربية البينية (2014-2021).

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار امريكي)							
	قيمة الصادرات البينية							
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	118.462	105.513	93.776	107.654	111.613	112.586	98.390	113.435
مجلس التعاون لدول الخليج	61.105	57.568	52.909	81.784	86.666	84.771	73.488	83.369
دول اتفاقية اغادير	1.967	1.883	1.732	15.191	15.094	15.880	15.371	16.605
المساهمة في اجمالي الصادرات (في المائة)								
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	9.5	12.3	15.5	11.9	10.3	11.1	13,1	11.0
مجلس التعاون لدول الخليج	6.2	5.8	7.7	11.6	10.4	11.0	12.6	10.7
دول اتفاقية اغادير	2.6	1.7	1.4	20.4	18.6	19.4	20.3	16.4

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار امريكي)							
	قيمة الواردات البينية							
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021

منطقة التجارة الحرة العربية	118.353	108.534	106.895	101.233	111.500	110.837	91.594	109.473
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	51.368	52.557	59.748	68.241	69.829	70.261	59.784	66.364
دول اتفاقية اغادير	2.109	2.151	1.751	19.275	24.408	22.765	18.128	26.501
المساهمة في اجمالي الواردات (في المائة)								
منطقة التجارة الحرة العربية	12.8	12.6	13.2	12.9	13.6	13.0	12.4	13.7
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	9.0	9.4	11.4	13.8	14.2	13.4	13.0	13.7
دول اتفاقية اغادير	1.3	1.4	1.2	12.6	13.8	13.5	12.1	14.5

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2022)

أما على صعيد نصيب التجارة البينية في التجارة الاجمالية لهذه التجمعات، فقد حققت التجارة البينية في دول اتفاقية اغادير أكبر حصة خلال عام 2019-2020-2021، تليها حصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في حين سجلت الأهمية النسبية للتجارة البينية التعاون لدول الخليج العربي الحصة أقل مساهمة والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (03): حصة الصادرات والواردات البينية في اجمالي صادرات التجمعات العربية(2014-2021)

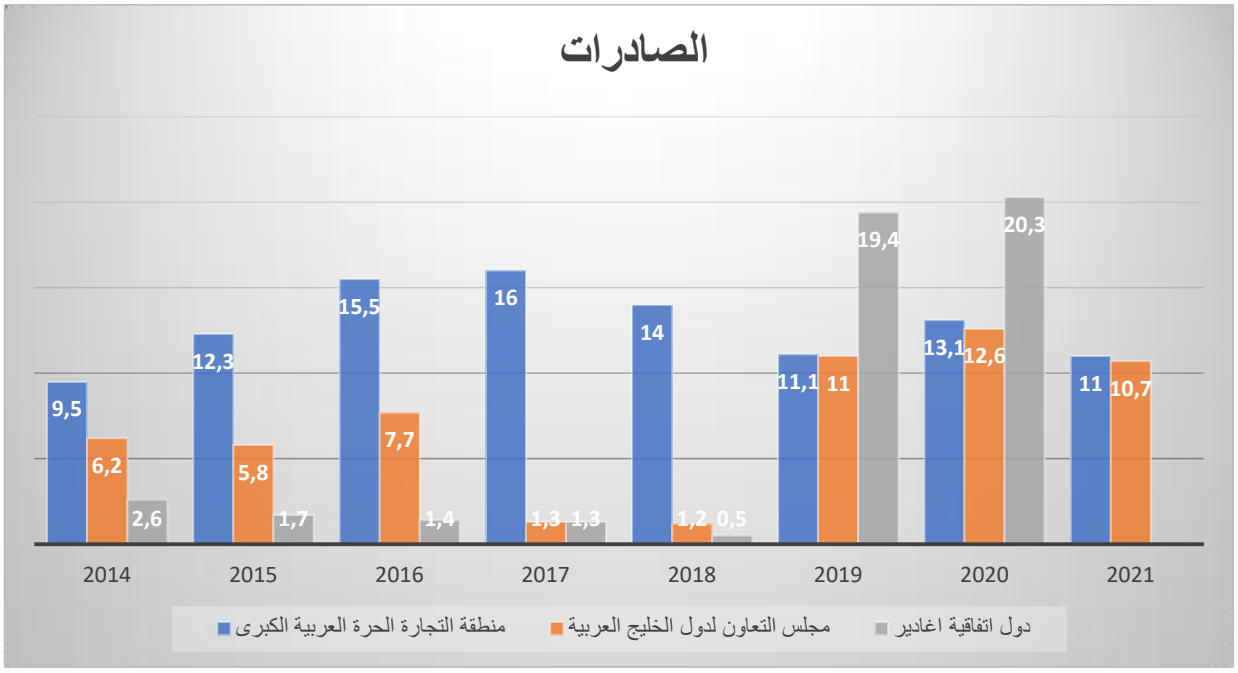

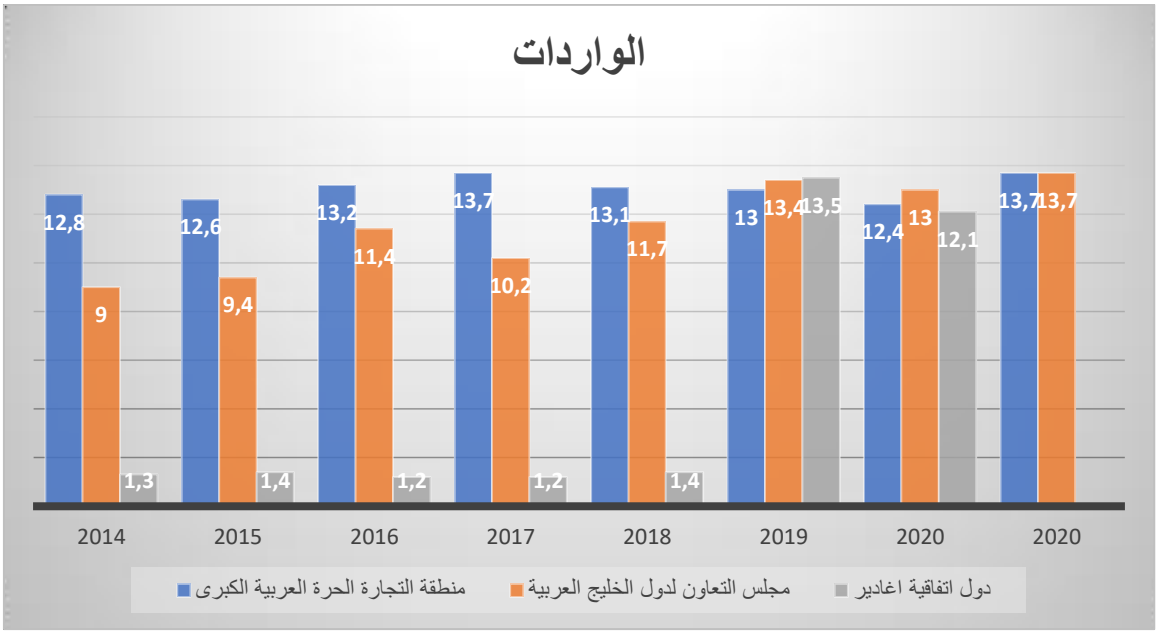

المصدر: من اعداد الطابة اعتمادا على جدول رقم 05).

الفرع الثالث: الأهمية النسبية للسلع محل التبادل التجاري العربي.

بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من السلع الأولية والآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة، أما على مستوى الصناعة، فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة أهم تلك الصادرات البينية.

ومن حيث أهم السلع المتبادلة في نطاق تجمع الدول مجلس الخليج العربية، فقد تمثلت في كل من السلع الأولية، والمنتجات المصنعة والآلات والنقل. فيما يخص طبيعة تلك الصادرات فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة ثم السلع ذات مهارات المتوسطة والمنخفضة.

وفيما يخص اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة كل من السلع الأولية والمنتجات المصنعة، والمواد الغذائية. أما على مستوى طبيعة تلك الصادرات فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والمتوسطة كثيفة التكنولوجيا أهم تلك الصادرات البينية.

وفي إطار اتفاقية اغادير، تتمثل أهم السلع المتبادلة بين دول المجموعة كل من السلع الأولية والمواد الغذائية والمنتجات المصنعة. أما على مستوى طبيعة تلك الصادرات، فتمثل ذات المهارات المتوسطة والعالية وذات التكنولوجيا المكثفة وكثيفة العمالة والموارد.

جدول رقم(06): حصة صادرات التكتلات العربية البينية من بعض المجموعات السلعية ودرجة الصناعات خلال الأعوام 2021/2017

طبيعة السلع والصناعات	2017				2021			
	دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير	دول التجارة العربية الكبرى	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير	دول التجارة العربية الكبرى	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
حصة الصادرات البينية من بعض المجموعات السلعية								
السلع الأولية(1)	55.6	33.2	39.4	34.4	50.8	39.2	32.9	29.9
المواد	19.0	25.4	15.3	14.8	23.2	27.8	14.0	11.3

الغذائية(2)								
المنتجات الكيماوية(3)	11.0	21.6	13.1	14.2	12.0	19.9	12.3	12.2
الآلات ومعدات النقل(4)	12.1	15.4	25.8	27.1	13.2	14.3	24.4	23.3
السلع المصنعة(5)	21.9	26.7	22.3	28.5	24.0	24.7	21.0	24.4
حصة الصادرات البينية من البضائع حسب درجة التصنيع								
الصناعات كثيفة العمالة والموارد	10.6	16.0	7.3	9.2	12.7	15.7	7.0	8.2
المصنوعات منخفضة المهارات وكثيفة التكنولوجيا	9.0	6.8	8.1	13.9	9.0	6.2	8.6	12.9
الصناعات ذات المهارات المتوسطة والتكنولوجيا المكثفة	13.8	23.9	10.0	12.1	12.0	11.4	13.2	14.0
الصناعات ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة	11.0	20.1	24.1	22.6	15.6	25.5	28.9	24.8

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2022)

الشكل رقم (04): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية خلال 2017-2021

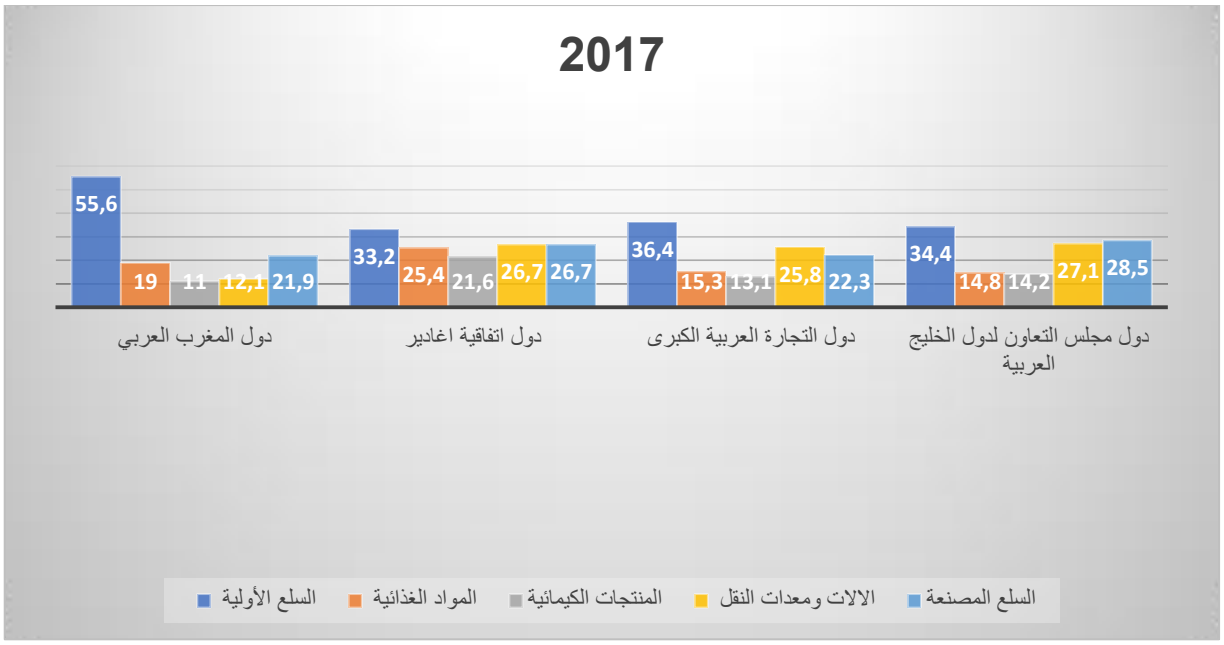

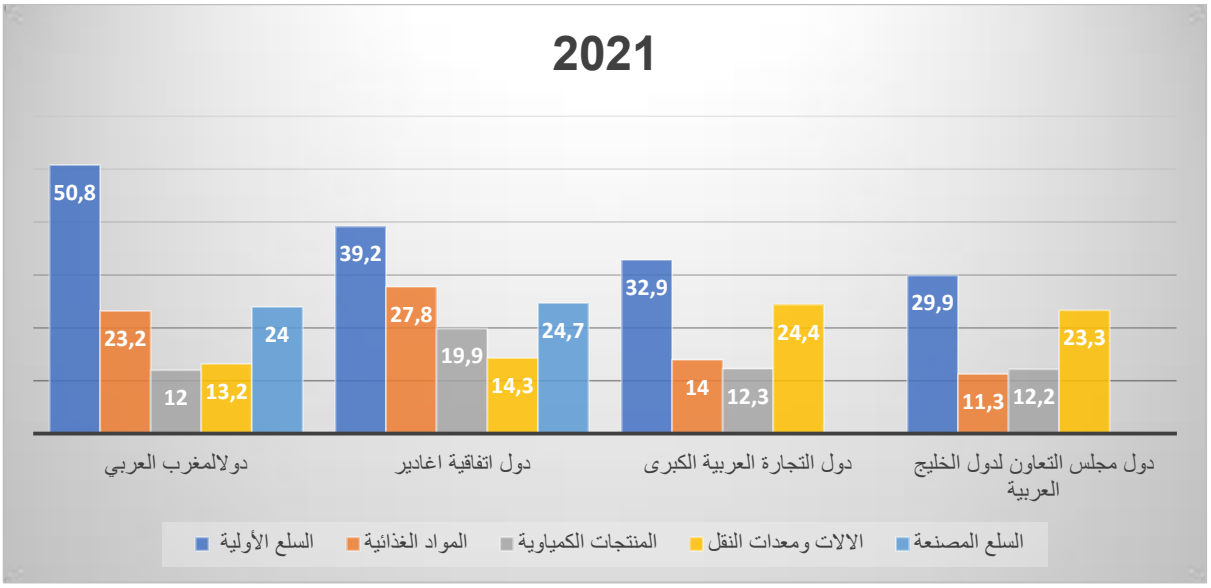

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 06.

المطلب الثاني: تحليل تطور التجارة الجزائرية-العربية خلال الفترة 2014-2020

بعد ما تعرضنا له من تفاصيل حول التجارة الخارجية العربية البينية، وجب علينا التعرض لتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر عموما، وتجارتها مع الدول العربية تخصيصا.

الفرع الأول: تطور معطيات التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2014-2022

كما هو معروف أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي ريعي، يعتمد في جزء كبير جدا على القطاع النفطي، تعتبر صادرات المحروقات مصدرا أساسيا للثروة في هذا الاقتصاد.

الجدول رقم (07): التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2014-2021) مليار دولار أمريكي.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	41.93	34.39
الصادرات	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	35.82	23.80
الميزان التجاري	4.30	13.17	17.06	-10.86	5.02-	6.11-	10.60-
معدل التغطية	107	73	64	76	89	85	69

المصدر: (احصائيات التجارة الخارجية، 2021)

تهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية بين الصادرات والواردات ومدى تأثيرها على الميزان التجاري، وقد عرفت التجارة الخارجية تطورا كبيرا سواء في الجانب الواردات أو الصادرات.

والشكل الموالي يوضح تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة محل الدراسة:

شكل رقم (05): تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال فترة (2010-2020) -مليار دولار أمريكي-

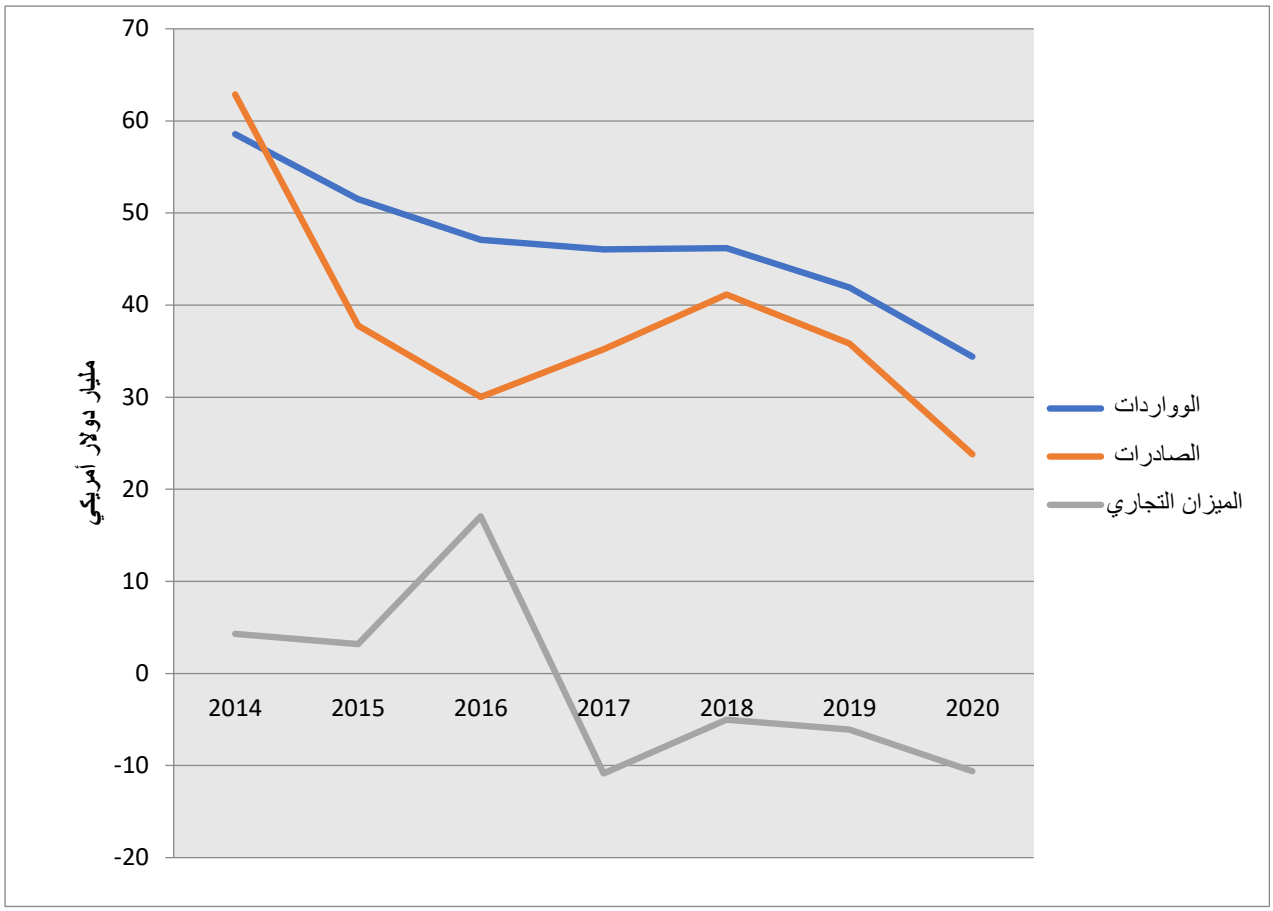

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول 07.

نلاحظ من خلال هذا المنحنى أن الصادرات في الجزائر تتوقف أساسا على قطاع المحروقات وبذلك فالتحسن في ميزان التجاري تتحكم فيه إلى حد بعيد أسعار النفط. حيث سجلت سنة 2014 فائض في الميزان التجاري بمبلغ 4.30 مليار دولار، إلا أن في نصف سنة 2014 سرعان ما انخفضت رصيد الميزان التجاري بسبب انهيار أسعار النفط، واتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات منها انتهاج سياسة التسقيف بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد. حيث شهد رصيد الميزان التجاري في انخفاض سنة 2015 ويسجل عجز بحوالي 13.17 مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات، نظرا لتراجع الحاد في أسعار البترول بحوالي 47.1% سنة 2015 وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107% سنة 2014 إلى 73% سنة 2015 و في سنة 2016 ارتفع العجز ليصل إلى 17.84 مليار دولار سنة2016 أي بزيادة قدرها 4.8% ويرجع ذلك انخفاض المستمر في أسعار البترول بحوالي15.2% مما أثر على حجم صادرات المحروقات التي تراجعت بحوالي

15.6% بالرغم من أن الكميات المصدر من المحروقات في سنة 2016 ارتفعت بحوالي 10.7% وقد وصل حجم الصادرات الإجمالية قيمة 37.78 مليار دولار، إضافة إلى انخفاض حجم الواردات إلى 47.08 مليار دولار بعد أن وصلت إلى 51.5 مليار دولار كسنة 2015 يرجع ذلك إلى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج. سجلت سنة 2017عجز في ميزان التجاري فقد انخفض إلى 10.86مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات إلى 35.19مليار دولار أي بنسبة 17.22 % مقارنة مع سنة 2016 وكذلك انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت إلى 46.05 مليار دولار، وبذلك ارتفع معدل التغطية إلى 76% وفي سنة 2018 عجز في الميزان التجاري ب 5.02 مليار دولار.

عرف حجم الصادرات ارتفاع مقارنة بسنة 2017 ووصل إلى 41.16 مليار دولار، في حين ان حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء إلى حدود 46.19 مليار دولار ومنه نجد أن معدل التغطية ارتفع 89% – سجلت سنة 2019عجز في ميزان ب 6.11 مليار دولار وعرفت حجم الصادرات انخفضا مقارنة ب 2018 ووصلت إلى 35.82 مليار دولار، في حين أن حجم الواردات انخفض كذلك حيث وصل إلى حد 41.93 مليار دولار ومنه نجد أن معدل التغطية انخفض إلى 85% كذلك بخصوص سنة 2020 فتشير الأرقام إلى أن الميزان التجاري يسجل اقل عجز ب 10.60 مليار دولار، وإذا عرف حجم الصادرات انخفاض سريع مقارنة بسنوات سابقة حيث وصلت إلى 23.80 مليار دولار، في حين ان حجم الواردات كذلك شهد انخفاضا حدوده 34.39 مليار دولار كأقل نسبة في كل سنوات الدراسة (كرونا –فيروس 19) ومنه نجد أن معدل التغطية انخفض هو الآخر إلى 69%.

الفرع الثاني: التجارة الجزائرية–العربية خلال الفترة 2014–2020

تتوزع صادرات وواردات الجزائر عبر مختلف أنحاء العالم حيث يختلف تصدرها واستيرادها حسب العلاقة وحسب تعاملات تلك الدولة مع الجزائر، والجدول الموالي يوضح نسبة الصادرات والواردات مع الدول العربية.

الجدول رقم (08) نسبة مساهمة الصادرات والواردات الجزائرية–العربية من إجمالي الصادرات والواردات الجزائرية

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صادرات الجزائر للدول العربية	5,89	6,11	5,22	5,83	4,18	7,58	8,92
واردات الجزائر للدول العربية	4,60	5,04	5,57	4,61	5,31	5,60	6,23

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الإحصائيات : (الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة احصائية، 2020)

الشكل رقم (06) التجارة الجزائرية العربية خلال الفترة (2014–2020)

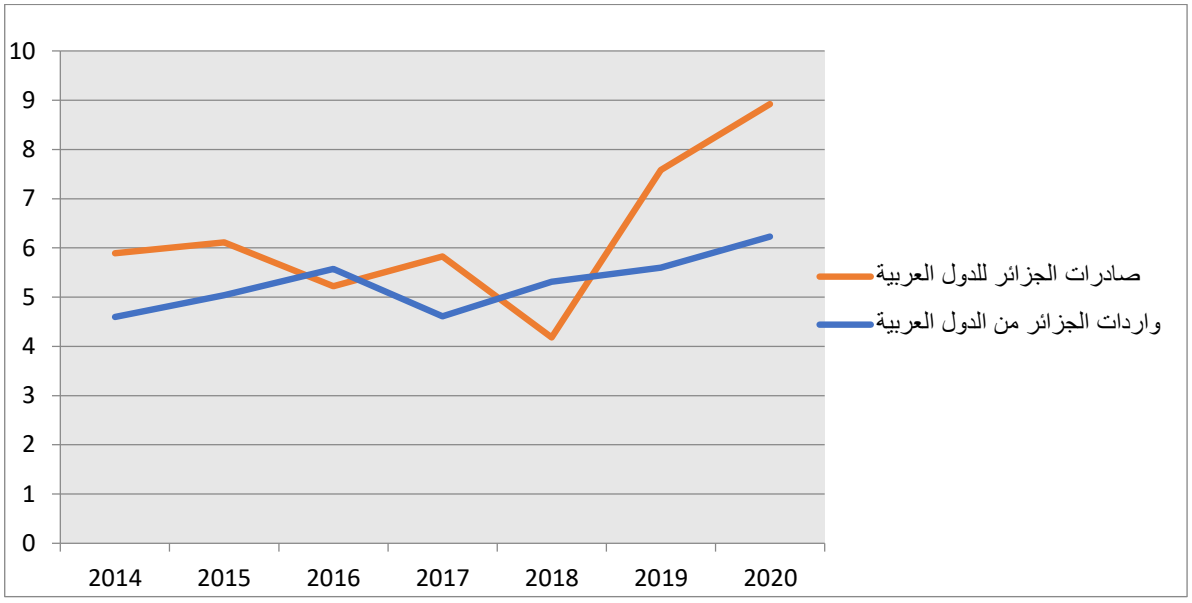

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول 8.

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه و الجدول رقم (08) الذي يمثل التبادل التجاري بين الجزائر اتجاه الدول العربية خلال الفترة (2014_2020) والذي من خلاله نلاحظ ان قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات ومن خلال هذه الاحصائيات يتضح لنا ان هناك قد انخفضت مسبة الواردات خلال الفترة 2014_2016. حيث بلغت حوالي 4,6% سنة 2014 و 5,04% سنة 2015 و5,57% خلال سنة 2016 وذلك راجع الى تدخل الجهاز الحكومي في انتهاج سياسة التقشف وسياسة تسقيف الموارد، كما

شددت الحكومة الاجراءات الخاصة بالاستيراد وفرض قيود وترخيص على كل المواد المستوردات بينما منعت بعض المواد الغذائية و صناعية. وفيما يخص سنة 2017 وبحسب احصائيات الجدول اعلاه فان سياسة الحكومة المنتهج اعطت ثمارها بحيث انخفضت الواردات الى ان تصل حوالي 4,61%سنة 2017, بينما شهدت ارتفاعا طفيفا سنتي 2018_2019 حيث بلغت حوالي 5,31% و5,60%عل التوالى 2018 و2019 ويرجع ذلك الى تخفيف الحكومة تلك الاجراءات التي تم ذكرها اما بالنسبة الى سنة 2020 شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت حوالي 6,23% ويعود هذا الارتفاع الى انتعاش اقتصاد الجزائر و رفع القيود على السلع الغذائية.

أما فيما يتعلق بالصادرات شهدت انخفاضا ملموسا بسب انهيار اسعار النفط العالمية و التي بدورها اثرت على جميع اقتصاديات العالم عامة و الجزائر خاصة. حيث سجلت انخفاضا ملموسا من سنة 2014 الى غاية 2018 بسبب استمرار انخفاض اسعار النفط حيث بلغت نسبة الصادرات سنة 2014 حوالي 5,89% بينما سنة 2015 حوالي 6,11% و5,22% سنة 2016 و5,83% سنة 2017 واصل هذا الانخفاض الي سنة 2018 حيث بلغت حوالي 4,18% والتي تعتبر ادنى نسبة خلال هذه الفترة .وبعدها تعود و تنتعش الصادرات الجزائرية سنتي 2020-2019 لتصل الى حوالي 7,58% و8,92% على التوالى 2019 و2020 ويرجع هذا التحسن الى التسهيلات التي وضعتها الجزائر لرفع من الصادرات خارج المحروقات وكذلك تنشيط منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وازالة كافة القيود الجمركية كما شارك ايضا في التحسين المعابر الحدودية والمناطق الحرة في تنشيط التبادل التجاري بين الجزائر و الدول العربية.

واعتمادا على بعض التصريحات الرسمية الجزائرية فإن متوسط المبادلات التجارية للجزائر مع الدول العربية خلال الفترة 2009-2021 بلغ حوالي 4,7 مليار دولار سنويا، وأن الصادرات فقط خلال نفس الفترة بلغت كمتوسط أكثر من 3,3 مليار دولار في السنة، أي حوالي 6 بالمائة من إجمالي الصادرات التجارية الجزائرية خلال الفترة نفسه (وكالة الأنباء الجزائرية، وكالة الأنباء الجزائرية) .

خلاصة الفصل:

قامت الدول العربية مجتمعة بمجهودات عديدة لزيادة التبادل التجاري فيما بينها من خلال عقد اتفاقيات التجارية والمشاريع المشتركة وغيرها، وقد بدأت مسيرتها منذ ميثاق جامعة العربية في 1945، وصولا إلى اعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث سعت هذه الأخيرة إلى التحرير التدريجي للرسوم الجمركية وصولا إلى تحرير شاملا على كافة السلع ذات المنشأ العربي ومن جهة أخرى الارتقاء باتحاد جمركي كمرحلة ثانية ثم السوق العربية المشتركة، والجزائر واحدة من الدول العربية التي عقدت عدت اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف مع عدة دول عربية كما انضمت أيضا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي بدورها سوف تسمح بتشجيع التجارة العربية البينية وكذلك زيادة حجم التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية.

ومن خلال الاحصائيات التي تطرقنا اليها في هذا الفصل يتضح لنا ان التجارة العربية البينية لازالت نسبتها متواضعة جدا في حجم التبادل التجاري والصناعي، مما يؤثر بدوره على نسبة المساهمة التجارة العربية البينية في اجمالي التجارة العربية.

الخاتمة

من خلال ما تقدم في موضوع اتفاقيات التعاون والشراكة ومن خلال التنقيب في ثناياها وأثرها على التجارة العربية البينية، وكذلك تحليلنا للنتائج المترتبة عنها ومحاولتنا في رسم صورة واقعية عن الإمكانيات المتوفرة لدى الدول العربية لإقامة تكامل اقتصادي عربي شامل، من خلال فتح أسواق عربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي وزيادة التبادل التجاري. والذي بدوره ظهرت معالمه بإنشاء مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتلبي طموحات وامال الشعوب العربية في تحرير العلاقات العربية، حيث كان لها اثرا إيجابيا نوعا ما في رفع أداء التجارة العربية البينية وخاصة الجزائر. إلى ان رغم ذلك لم ترقى التجارة العربية البينية إلى طموحات التي سطرتها الدول الأعضاء وذلك واجع إلى عدة عراقيل خاصة السياسية والجمركية.

I. نتائج الدراسة .

من خلال دراستنا توصلنا الى النتائج أهمها :

- قامت الدول العربية بعقد العديد من الاتفاقيات العربية فيما بينها ضمن إطار الجامعة العربية ولكن جميع هذه الاتفاقيات لم تحقق الأهداف المرجوة منها لا من حيث زيادة الأداء التجاري ولا من حيث التخفيض العوائق الجمركية الضريبية والغير ضريبية.
- حققت الجزائر من خلال الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فتح العديد من الأسواق الجديدة العربية ورفع أداء التجارة البينية إلى مستويات معينة الا انها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.
- لم تحقق اتفاقيات التعاون والشراكة المستوى المطلوب أو النجاح المنتظر منها، والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية والتشابه في الهياكل الاقتصادية، إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية.
- اشارت الدراسة إلى ان نسبة التجارة العربية البينية تمثل 10 % من اجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، وهي نسبة مما لا شك فيه متواضعة نسبيا ولا تلبي الطموحات المرجوة.
- تعتبر التجارة البينية العربية مفتاح التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي فضعف التجارة العربية البينية يعني ضعف المصالح العربية المشتركة.

وبناءا على ذلك فإن البحث يمكن اختبار الفرضيات كالتالي:

- **الفرضية الاولى صحيحة:** حيث لم يكن لتلك الاتفاقيات اثرا على جحم وأهمية التجارة العربية البينية وكذا التجارة الجزائرية العربية، وهذا ما نلاحظه من خلال الاتفاقيات التي تم تطرق اليها من خلال الدراسة حيث لا يوجد أي ميزة على أهمية و حجم التجارة العربية البينية عامة والجزائر خاصة .

- **الفرضية الثانية صحيحة:** لا يوجد أي تباين أو اختلاف في تطور التجارة العربية البينية على مستوى التجمعات العربية المختلفة وذلك من خلال احصائيات التي تم دراستها ونسبها التي لاتزال متواضعة جدا.

II. الاقتراحات و التوصيات:

من خلال النتائج التي تم توصل اليها يمكن تقديم الاقتراحات و التوصيات التالية.

- العمل على تطور التبادل التجاري العربي البيني بزيادة حجم مشاريع الاستثمارية البينية ومنح التسهيلات والامتيازات خاصة ضمن الوطن العربي.
- إقامة صناعات متطورة توفر مصادر دخل جديدة وتضمن التنوع في الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية وذلك من خلال الاستفادة قدر الامكان من عوائد الاقتصادية.
- لدعوة لتضافر الجهود العربية نحو تدعيم السوق العربية المشتركة وترسيخ نطاقها لتشمل كافة اقطار الوطن العربي
- توفير العزم الارادة السياسية لأن ذلك سيبقى من إبرز العوامل التي تؤثر في تطبيق وتفعيل جميع الاتفاقيات التجارية.
- العمل على خلق وعي عام لدى المواطن العربي بفرص خلق طلب على السلع العربية المنتجة محليا بعد الاهتمام بتحسين نوعية المنتجات ومتطلبات الجودة .العمل على تبني استراتيجة الانتاج من أجل التصدير في المنطقة العربية من خلال تخصص كل دولة في السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية وتنافسية، مما يؤدي الى اعادة هيكلة الاقتصاديات العربية وتحويلها إلى اقتصاديات تكاملية.

III. آفاق الدراسة:

رغم طرحنا لأغلب عناصر البحث، إلا أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في البحوث أخرى لفتح أفاقا واسعة للبحث العلمي، وتضيف إلى نهر حضارتنا العربية العريقة التي ما تزال تشع بدورها لتضيء دروب كل من يسعى إلى العلم ويتطلع إليه. ويمكن أن تذكر على سبيل المثال بعض الاقتراحات المواضيع بحث نراها جديرة لأن تكون أبحاثا أكاديمية مستقبلية.

- دور الإرادة السياسية في تفعيل التبادل التجاري العربي البيني.

- دور القطاع الخاص في الرفع من مستوى وحجم التجارة العربية البينية.
- التجارة الالكترونية كأحد اتجاهات التجارة العربية البينية.
- تنمية أسواق رأس المال ودوره في تفعيل التبادل العربي البيني.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر و العرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة البينية واتفاقيات التعاون والشراكة	
تمهيد	03
المبحث الاول: ماهية التجارة البينية	03
المطلب الأول: مفهوم التجارة العربية البينية	03
المطلب الثاني: أهمية التجارة البينية	09
المطلب الثالث: أهداف التجارة البينية	10
المبحث الثاني: ماهية التعاون الاقتصادي	11
المطلب الأول: مفهوم التعاون الاقتصادي	11
المطلب الثاني: أشكال التعاون الاقتصادي	12
المطلب الثالث: أنواع التعاون الاقتصادي	13
المطلب الرابع: مزايا التعاون الاقتصادي	16
المبحث الثالث: ماهية التكامل الاقتصادي	16
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	17
المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي	18
المطلب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي	20
المطلب الرابع: أشكال التكامل الاقتصادي	23
المبحث الرابع: ماهية الشراكة الاقتصادية	26
المطلب الأول: مفهوم الشراكة الاقتصادية	26

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: أنواع الشراكة الاقتصادية	27
المطلب الثالث: أسباب الشراكة الاقتصادية	29
المطلب الرابع: اثار الشراكة وعوامل نجاحها	30
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: اتفاقيات التجارة العربية البينية	34
تمهيد	34
المبحث الاول: اتفاقيات التجارة الحرة العربية البينية	35
المطلب الأول: التطور التاريخي لاتفاقيات التبادل التجاري العربية	35
المطلب الثاني: ماهية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	40
المطلب الثالث: اتفاقية اغادير والمنطقة الحرة	44
المطلب الرابع: تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي	47
المبحث الثاني: أهم الاتفاقيات الثنائية للجزائر والدول العربية	49
المطلب الأول: الاتفاقية التفاضلي بين الجزائر وتونس	49
المطلب الثاني: اتفاقية التعاون الثنائية بين الجزائر والأردن	51
المطلب الثالث: الجزائر ومصر	52
المطلب الرابع: الاتفاقية التجارية مع دول الخليج	53
المطلب الخامس: العلاقة التجارية الثنائية بين الجزائر وموريتاني	55
المبحث الثالث: تطورات التجارة العربية البينية عموما والجزائر خصوصا	57
المطلب الأول: تحليل تطور التجارة الخارجية للدول العربية	57
المطلب الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2014-2020	68
المطلب الثالث: التجارة الجزائرية العربية	72
خلاصة الفصل	75
خاتمة	76
فهرس المحتويات	--
قائمة المصادر والمراجع	--

فهرس المحتويات

قائمة الملاحق	--

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: المراجع بالعربية:

I. المقالات:

1. ربيعة حملاوي. (2014). مستقبل لتجارة العربية الحرة في ظل اتفاقيات الشراكة متوسطة. مجلة العلوم الإنسانية .
2. نعيمة زيرمي. (2016). التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة الحرة العربية الكبرى (الواقع،المعوقات، الافاق) . مجلة الاقتصاد والإدارة، 08(01).
3. احمد الشاذلي، و مُحَّد عدوي. (05, 2022). التجارة العربية البينية الواقع والتحديات و الافاق المستقبلية. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
4. الهوارية دحماني . (2017). دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضمان الامن الغذائي العربي.
5. الهوارية دحماني، و عبد القادر دربال . (2017). اثر انضمام الجزائر الى منطقة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، . مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة(05). الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس .
6. تفالي بن يونس، و احمد صافي. (2021). محددات التجارة البينية في الدول العربية خلال الفترة (2004-2018). مجلة المالية و الأسواق، 08(01).
7. تقي عبد السالم . (2011). التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(28).
8. توات عثمان، و عبد الرحمن عية . (2011). تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية. مجلة بحوث الاقتصادية عربية(53).
9. ريم مُحَّد موسى. (2014). منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) ودورها في تحقيق التكامل الإقليمي . مجلة افاق افرقية، 12(40).
10. زهير محسين ، و تامر عبيدة. (06, 2021). التجارة العربية البينية بين الواقع و المستقبل. مجلة المنهل الاقتصادي زهية كتابة. .
11. سمير بوبلي، و فطيمة بن عبد لعزيز. (2021). تفعيل الاتفاقيات التجارية لدعم التنوع الاقتصادي، حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصاد والتجارة المالية، 10(01).
12. عباسية رشاش. (2023). دراسة تقييمية للاتفاقية التفضيلية بين الجزائر وتونس وتأثيرها على تجارتهما البينية للفترة بين 2004-2018 . مجلة التاسع، 01.

13.عبد الرزاق حمد حسين. (2011). التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي . مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 01(01).

14.عبد المنعم مُحَّد الطيب حمد النيل. (2003). افاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير(02)عبد المطلب عبد الحميد،. (2003). السوق العربية المشتركة. مصر: مجموعة النيل العربية.

15.عبدالحميد, زعباط . (2004). الشراكة الأورو-متوسطة واثرها على الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(01). الجزائر: جامعة.

16.علي عماد مُحَّد زهرة. (2021). دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية. مجلة دراسات الاقتصادية المعاصرة، 06(01).

17.عمر حساني. (2019). انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية التطورات المشاكل و الحلول. مجلة المالية و الأسواق(01).

18.عمرحساني. (2019). انعكاسات تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية المشاكل التطورات و الحلول . مجلة المالية و الأسواق، 06(11).

19.عثمان مداحي . (بلا تاريخ). السوق العربية المشتركة ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي . جامعة ادرار.

20.غالم جلطي ، و عبد الله بن منصور . (2014). التكامل و التعاون الإقليمي و الاندماج الاقتصادي العالمي. الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائر في الالفية الثانية. البليدة، الجزائر: جامعة سعد دحلب.

21.فاطمة تواتي على . (2008). مستقبل منطقة التجارة الحر العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية و الإقليمية والعالمية . مجلة الباحث(06).

22.عمر باكير ، و طالب عوض. (2004). مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصاد. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: جامعة الأردنية.

23.كريم اطريح. (12, 2020). التعاون الإنمائي كألية لدعم التنمية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية(15).

24.مُحَّد عبد العال عيسى. (09, 2018). الشراكة بين القطاعين العلم و الخاص المفهوم و الأسباب و الدوافع والصور. مجلة العربية للإدارة، 38(03). القاهرة، مصر : جامعة الدول العربية.

25.مُحَّد مداحي، و منور اوسرير. (2020). إشكالية تفعيل دور المنطقة الحرةللتصدير:المنطقة الحرة بلارة نموذجيا. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16(24).

26.محمود عبد الحافظ مُحَّد. (2013). الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و متطلبات التنمية –الإمكانيات و التحديات ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية. القاهرة، مصر: جامعة الدول العربية.

27.منى زنودة. (01, 2018). التجربة التكاملية الأوروبية في ظل التحديات الراهنة. مجلة الجزائر للأمن والتنمية، 12.

II. الكتب:

28.اكرام عبد الرحيم. (2002). التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولة والتكتلات الإقليمية البديلة. القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي.

29.أنور عبد الرحمن خليل. (1998). التجارة البينية بين الدول العربية و التحديات المعاصرة ،المجلس الاقتصادي و الاجتماعي. بيروت، لبنات: المجلس الاقتصاي و الاجتماعي.

30.بوسة مُحَّد الصغير. (بلا تاريخ). دور الجامعة العربية في دعم القضية الجزائرية . ميلة : المركز الجامعي.

31.حليمة سعيد. (2017). تطور العمل المؤسسي من خلال الشراكة بين القطاع العام و الخاص . ورقة على مؤتمر الدولي حول الإدارة العامة تحت الضغط. بيرزيت.

32.رائد علي يوسف أبو عيد. (2010). اثر التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية . جامعة الأردنية .

33.شقير مُحَّد لبيب. (1986). الوحدة الاقتصادية العربية تجربها و افاقها. بيروت، لبنان: مركز دارسات الوحدة العربية.

34.فاطمة الزهراء رقايقية. (2015). الشراكة الأورو–متوسطة ،رهانات حصيلة و افاق التجربة الجزائرية و العقبات المحيطة. عمان، الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع

35.مُحَّد احمد خاف الله. (2005). نظرية الشراكة ، . تونس: دار الكتب الوطنية، أكاديمية الفكر الجماهيري .

36.مُحَّد رئيف، و مسعد عبيدة . (2005). التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية و العالمية. القاهرة، مصر: دار الثقافة العربية.

III. الاطروحات و المذكرات:

37.عبد القادر بن عدة. (2021). التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة –واقع وافاق – دراسة تحليلية مقارنة . تلمسان، الجزائر: جامعة ابي بكر بالقايد.

38.الحاج حنيش. (2008–2009). التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادي الدولية. مذكرة الدكتورة في العلوم الاقتصادية. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

39.الصادق عاشور. (2022/2021). اثر اتفاقيات التجارة الحرة العربية على التجارة الخارجية. أطروحة دكتوراه في علوم التجارة.

40.العالية الشرع. (2010–2011). اثر اتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية . مذكرة ماجستير في تخصص التجارة الدولية . غرداية ، الجزائر: المركز الجامعي.

41.امل مشتي. (2023). الاطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائري بين التكريس والالغاء. مجلة الاكادمية للبحوث القانونية والسياسية، 01. جامعة الجزائر.

42.عادل شنيتي. (2010-2011). دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالاشارة الى بعض التجارب العربية. غرداية، الجزائر: المركز الجامعي.

43.(2018-2019). الشراكة الأورو –مغاربية ابعادها و رهاناتها ،أطروحة للحصول على شهادة الدكتورة في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال . مستغانم، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس .

44.صبرينة نغاق. (2019 /2018). دور التجارة في تحقق التكامل الاقتصادي العربي دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2017) . مذكرة شهادة الماستر في العلوم التجارية. بسكرة ، الجزائر: جامعة مُحَّد خيضر.

45.عبد الجليل هويدي. (2021-2022). التجارة البينية داخل تكتلات الاقتصادية في ظل الازمات المالية –دراسة حالة التبادل التجاري الاورومغاربي خلال الفترة 2000-2018. أطروحة الدكتوراه علوم الاقتصادية. بسكرة، الجزائر: جامعة مُحَّد خيضر .

46.عبد الرحمان روابح. (2012-2013). حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة مُحَّد خيضر.

47.عائشة إبراهيم عبيد. (2007). التكامل الاقتصادي العربي و اثره على التجارة الخارجية. مذكرة لماجستير العلوم في الدراسات الإنمائية. الخرطوم، السودان: جامعة القاهرة فرع الخرطوم.

48.كمال عايشي. (2006). الشراكة الاوربية على القطاع الصناعي (مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة). الملتقى الدولي حول اثر وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

49.كمال مقروس. (2013-2014). دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي . مذكرة الماجستير. الجزائر: جامعة فرحات عباس.

50.كنان سليمان حسن. (2010). افاق و تحديات التعاون الاقتصادي السوري –الأوروبي في اطار الشراكة السورية – الأوروبية . مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية . دمشق، سوريا: جامعة دمشق.

51.حمد لحسن علاوي. (2009-2010). الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية. أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

52.نجاح منصري. (2014-2015). اثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة على التجارة العربية البينية ،، بسكرة ،214-. أطروحة دكتوراه في علوم التجارية. بسكرة، الجزائر: جامعة مُحَّد خيضر.

53.هاجر بريطل. (2015-2016). دور الشراكة الجزائرية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر –دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانيّة . اطروحة الدكتوراه العلوم الاقتصادية. بسكرة، الجزائر: جامعة مُحَّد خيضر.

IV. اللوائح و التشريعات:

54.تقرير نقدي العربي. (2005).

55.صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد . (2005). أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة.

56.صندوق النقد العربي. (2014-2021).

57.احصائيات صندوق النقد العربي واحصائيات نشرة الضمان والاستثمار. (2018-2021).

58.احصائيات التجارة الخارجية. (2021).

59.التقرير الاقتصادي العربي الموحد . (2022).

60.صندوق النقد العربي. (2022).

61. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2022).

62.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . (08 08, 2004). عدد 49.

63.الجريدة الرسمية، العدد 16. (2022).

64.جامعة الدول العربية الأمانة العامة. (1981). اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

65.جامعة الدول العربية الأمانة العامة,. (بلا تاريخ). اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

66.جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة صناعة و الإنتاج الصيدلاني. (بلا تاريخ).

67.دوك. (2021). الدليل الاسترشاد للتعاون القضائي الدول في المسائل الجنائية (تسليم و استرداد المجرمين و الأشياء،المساعدات القضائية).

68.. دليل المصدر المصري للسوق الجزائري.(2016)

69.سعدو عبد العزيز موسى. (2020). دليل الشراكة بين الجهات الخيرية و الشركات. المملكة العربية السعودية: وسم الاستدامة .

70.صندوق النقد العربي. (2002). التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

I. المواقع الالكترونية:

71. .www.riyodlchonle.con/don/traderelation.don

72.االقدس العربي. (2022). تاريخ الاسترداد 2023 03, 17، من https./www.alaraby.co.uk

73.UNCTAD. (2018). Trade structure by partner. تاريخ الاسترداد 1 03, 2023، من .https://unctad.org/system/files/official-document/tdstat43_FS02_en.pdf

74.اقتصادية واستثمارية وتجارية. (بلا تاريخ). المؤسسة العمومية للتلفيزيون الجزائري . تاريخ الاسترداد 30 04, 2023، من https./www.entv.dz

75.الديوان الوطني الديوان الوطني للاحصائيات. (2020). حوصلة احصائية. تم الاسترداد من https://www.ons.dz/: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf

76.الوحدة الفنية لاتفاقية اغادير. (بلا تاريخ). الانضمام لاتفاقية اغادير. تاريخ الاسترداد 12 03, 2023، من https /bit.ly/30fimbz

77.وزارة التجارة الجزائرية. (بلا تاريخ). منطقة التبادل الحر. تاريخ الاسترداد 15 02, 2023، من https//www.commerce.gov.dz/ar

78.وكالة الأنباء وكالة الأنباء الجزائرية. (بلا تاريخ). وكالة الأنباء الجزائرية. تاريخ الاسترداد 1 06, 2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/133472-7-4

79.يومية إخبارية وطنية . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http.//www.el-massa.com

الملاحق

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ... 12 ... 27 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): بن عيسى كميليا ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 202378916 ..... والصادرة بتاريخ ..... 2018/02/11 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية وتجارية قسم العلوم التجارية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: أثر انفاقيات التعاون والشراكة على التجارة الدولية البينية
دراسة حالة الجزائر .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/05/31.

توقيع المعني (ة)